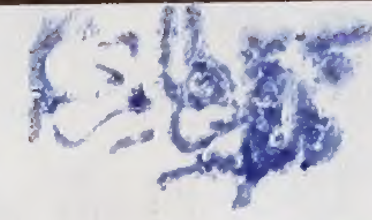




کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب: شرح کافیه (فوائد الضیائیه) و ...

مصنف

مؤلف: ملا عبدالرحمن جامی

خطی: نستعلیق ۱۹ سطر

چاپی

سال چاپ یا تحریر .... عدد اوراق ۱۷۲

جزء کتب: نحو .... شماره خصوصی

شماره عمومی ۱۳۹۱۵ شماره قبض

واقف: حاجی فضلخان تاریخ وقف ۱۰۶۵ ق و در ۱۳۶۳ ش به این کتابخانه رسیده است

طول ۲۰ س م عرض ۱۵ س م شماره صفحات

۱۷۲

بسم الله الرحمن الرحیم

عما کانوا یعملون

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه اما بعد

فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق

والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه

نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف

حفظه الله تعالى عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية

لانه لعزا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله سبحانه بها وسائر

المبتديين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل

قال الشيخ رح لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله

جزء منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس

كتب السلف رحمهم الله حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم

الابتداء به مطلقا حتى يكون ابتر واقطع لجواز ان يأتي به بالجنان او

جزء منه كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذه

عن احوالهما فلا بد من معرفتهما كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة لكون

افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهوم الكلام

فقال الكلمة قيل هي من الكلام مشتقة من الكلم بسكون اللام وهو الجرح

لتأثير معانيها في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتها

بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان

والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب

وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب باول بعض الكلم

واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة

والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على

العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في

اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في

عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى

ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان

او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب

واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما

عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له نحو هو وانت واجروا عليه احكام

اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ

به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما

يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال

الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة في اللفظ

فلا حاجة الى اخراجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه يقصد الوحدة

المطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع

قوله ولا يبعد الخ حاصل الجواب ان المراد بالاطلاق
الاطلاق المتعارف بين ارباب الفصاحة المعبر عنهم
باهل اللسان تسمية للمسبب باسم السبب واذا اطلق
المرء لا يكون الا مع ضميمة فح لا احتياج الى قيد زايد
وهو قيد صحيحا كما احتيج اليه على
التقدير الاول تمت

الوضع تخصيص شئ بشئ بحيث متى اطلق او احس الشئ الاول فهم منه الشئ الثاني
قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع
ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف
بلا ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ الاستعمال
اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زايد
لمعنى المعنى ما يقصد بشئ فهو مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر
ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمى ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع
فذكر المعنى بعده مبني على التجريد عنه فيخرج به المهملات والالفاظ الدالة
بالطبع وكذا الالفاظ الدالة بالعقل اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا
وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرج
بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع
بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى
قلت المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان
قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة
والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد فان هذه الالفاظ وان كانت بالقياس
الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة
وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر
مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ
الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان ا[illegible]
الحكم منقوض

الحكم منقوض بمثل الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة
فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم
كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد او اما مجرد ربما انه صفة لمعنى ومعناه
ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه فيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى
المتصف بالافراد والتركيب وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى
بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يركب فيه يجوز ان
كما يركب في مثل قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ح
ما لا يدل جزئه على جزء معناه ولا يدح حسن بيان النكتة في ايراد احد الوصفين
جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على
الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم
يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى
فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما
على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر
كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء
كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل
وقائمة وبصري واشباهها مما يدل جزء لفظه منه على جزء المعنى لكنه
بعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد ويبقى
مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على
الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان

اولا وما اورده صاحب المفصل فی تعریف الکلمة حیث قال هی اللفظة الدالّة
على معنى مفرد بالوضع فنقل عبد الله علما خرج عنه فانه لا یقال له لفظة واحدة بل
داخلا فاخرجه بقید الافراد ولو لم یخرجه بترکه لکان انسب کما عرفته
واعلم ان الوضع یستلزم الدلالة لان الدلالة کون الشیء بحیث یفهم
منه شیء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذکر الوضع لا حاجة الى
ذکر الدلالة کما وقع فی هذا الکتاب لکن الدلالة لا یستلزم الوضع لامکان
ان یکون بالعقل کدلالة لفظ دیز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ
وان یکون بالطبع کدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذکر الدلالة لا بد من
ذکر الوضع کما فی المفصل وهی ای الکلمة اسم وفعل وحرف ای منقسمة
الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فیها لانها ای الکلمة لما کانت موضوعة
لمعنى والوضع یستلزم الدلالة فهی اما من صفتها ان تدل على معنى کائن
فی نفسها ای نفس الکلمة والمراد بکون المعنى فی نفسها ان تدل علیه
بنفسها من غیر انضمام کلمة اخرى الیها لاستقلالها بالمفهومیة
او من صفتها ان لا تدل على معنى فی نفسها بل على معنى یحتاج فی الدلالة
علیه الى انضمام کلمة اخرى الیها لعدم استقلاله بالمفهومیة وسیجیء
تحقیق ذلک فی بیان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثانی وهو ما
لا یدل على معنى فی نفسه الحرف کمن والى فانهما محتاجان فی الدلالة
على معنیهما اعنی الابتداء والانتهاء الى کلمة اخرى کالبصرة والکوفة
فی قولک سرت من البصرة الى الکوفة وانما سمی هذا القسم حرفا لان

الحرف

الحرف فی اللغة الطرف وهو فی طرف ای جانب مقابل للاسم والفعل حیث یقعان
عمدة فی الکلام وهو لا یقع کاسترف القسم الثالث الاول وهو ما یدل على معنى
فی نفسه اما من صفتها ان یقترن ذلک المعنى المدلول علیه بنفسها فی الفهم عنها
باحد الازمنة الثلثة ای الماضی والحال والاستقبال ای حتى یفهم ذلک
المعنى عنها یفهم احد الازمنة الثلثة مقارنا له او من صفتها ان لا یقترن
ذلک المعنى فی الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم الثانی وهو
ما یدل على معنى فی نفسها غیر مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم
ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخویه حیث یترکب منه وحده
الکلام دون اخویه وقیل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه
والقسم الاول وهو ما یدل على معنى فی نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة
الفعل لتضمنه المعنى اللغوی وهو المصدر وقد علم بذلک ای بوجه حصر الکلمة
فی الاقسام الثلثة حد کل واحد منها ای من تلک الاقسام وذلک لانه
قد علم به ان الحصر الحرف کلمة تدل على معنى فی نفسها بل یحتاج
الى انضمام کلمة اخرى والفعل کلمة تدل على معنى فی نفسها لکنه مقترن باحد
الازمنة الثلثة والاسم کلمة تدل على معنى فی نفسها غیر مقترن باحد الازمنة
الثلثة فالکلمة مشترک بین الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن [illegible]
وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل
بعدم الاقتران فعلم لکل واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول
غیره فیه ولیس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع وهذا هو المهم

حيث اشار اليهما وولّى نفسه ذيل الحمد ثم نبّه عليهما بقوله وقد علم بذلك ثم صرح
بهما فيما بعد تنبيها على تفاوت مراتب الطباع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان
او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي
يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول
كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد
احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى
الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ تناول المهملات والمفردات
والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات
والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام
زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل
ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب
فان كل واحد منها يتضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما
اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من
ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او
قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة
اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل ودير مقلوب زيد مع ان
المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف مطلق
ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل
حيث قال الكلام هو المركب من الكلمتين اسندت احديهما الى الاخرى

فانه

تضمنا مفعول مطلق [illegible] حاصلا صفته [illegible] مفعول مطلق محذوف [illegible] متعلق بحاصلا

فانه صريح في ان الكلام هو ضربت ومتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب
المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف
ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد ومطلق
ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومنهم من جعله اخص من الجملة فقيده به فيخرج عنه
الجملة عن الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او صفات بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي
ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته فح يكون الكلام عند المصنف
ايضا اخص من الجملة ولا يتأتى اي ولا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين
احدهما مسند والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض
النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي
الى ستة ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف
وثلثة منها من جنسين اسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف ومن البين
ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند
اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل واما الاقسام الاربعة
الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل
والفعل والحرف فالمسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود
فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند
مفقود ونحو يا زيد يتقدر بادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم
بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم
ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل اعني الكلمة

الفرق بين الجملة والكلام ان الجملة [illegible] مقصودة لذاتها او لا [illegible]

فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المص في ايضاح شرح المفصل الضمير
في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى المعنى اي ما دل على معنى باعتباره في
نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها
كذا لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره
اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصول
ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته
وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح
ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح
لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان
معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا
وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء
فقط ولا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه
وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة
الدال عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة
مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا
يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه
بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة الدالة على متعلقه والحاصل
ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد
من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات المتعلق بها

والات

والآت لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في ذاته
فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه وتلك الجزئيات فلا
تستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل واحد
منها ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك
الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها
وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت
هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية و
بكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة
اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته
في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية ففي
هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي
هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر لتكون على طبق ما سبق في وجه
الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها
على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى
الاخير هو راجع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار
كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المص هناك برجوعه
الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد
الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام
وخلف وغير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة

في حد ذاتها لذيها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها
لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات
مخصوصة لانه الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات
لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد انفسها
لا في حد غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في الحرف ولما كان الفعل
دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان
ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل
اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه
الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى اخرج الحرف
عن الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون
بحسب الوضع الاول قد دخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة
عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا كرويد فانه قد
يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح كهيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا
الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او من المصادر التي كانت في
الاصل اصواتا كصه او عن الظرف والجار والمجرور نحو امامك
زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب
الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان كعسى وكاد لاقترانها
به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه
بين الحال والاستقبال يدل على زمان معين من الازمنة الثلثة فيدل

على واحد

على واحد معين منهما في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه
نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ
من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به
فقال ومن خواصه منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية
على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به
ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده اي خاصة له كالكاتب بالقوة
للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول
اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان اشمل للميم
في قوله عم ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته
وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه
من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل
لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال
كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها
وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه
لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل
على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة
ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل
الضماير واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص
الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول

الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في
الاضافة المعنوية او دخول حرف الجر لفظا او تقديرا انختص بالاسم لانه لا
معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه
واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا تخالف الاصل
بان تختص بان تخالف ما تختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان
يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم ويجيء
في اخر الكتاب انشاء الله تعالى تعريفه وبيان انقسامه على وجه يظهر جهة
اختصاص ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به
ومنها الاسناد اليه بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر
من الدخول الذكر في الاول او اللحوق في الاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد
وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى
بالاسم لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا
اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير
حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها
من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء
مضافا لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين
صدقهم وقد يقال هذا في تاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة
بتقدير حرف الجر مطلق تختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف
الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة

حرف الجر

حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره
اولا الاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لا يشبه مبني الاصل
المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب
الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق
معه عامله فيدخل فيه زيد في قام زيد وهو الا في قولك زيد قائم وقائم ايضا
بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف
ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع
ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة
في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية
وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد يخرج مثل هؤلاء لكونه من
مبني الاصل كما يجيء في بابه انشاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء
المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي
هو اسم مفعول من قولك اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب
على الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية
لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر
واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ
التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم
يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة اجزاء باختلاف العوامل
لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب

من لم يتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها
كذلك يستغنى عن النحو ولا فايدة له يعتد بها فى معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من
معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه ما يختلف اخره فى كلامهم لئلا يجعل آخره مختلفا فيظن
كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه ما يختلف اخره فلو كان المعرفة المتقدمة
حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه ما يختلف
اخره ليعرف انه ما يختلف اخره فيلزم تقدم الشئ على نفسه فينبغى ان
يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعل
المص رحمة الله عليه وحكمه اى من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث
انه معرب ان يختلف آخره اى الحرف الذى هو اخر المعرب ذاتا بان يتبدل
~~صفته~~ اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل
اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه فى العمل بان يعمل بعض منها خلاف
ما يعمل البعض الاخر وانما خصصنا اختلافها بكونه فى العمل لئلا ينتقض
بمثل قولك ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانا ضارب زيدا فان
العامل فى زيد فى هذه الصور يختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع
ان اخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التمييز اى
يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اى يختلف اختلافا
لفظا او تقديرا والاختلاف لفظا كما فى قولك جاءنى زيد ورايت زيدا
ومررت بزيد وتقديرا كما فى قولك جاءنى فتى ورايت فتى ومررت
بفتى فان اصله فتى وفتيا وبفتى فقلبت الياء الفا فصار اعرابه تقديريا

والاختلاف

والاختلاف اللفظى والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا
اليه لئلا ينتقض بمثل قولك رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين
ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف
فى اخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد
الجار علامة الجر وكذا الحال فى التثنية والجمع فاخر المعرب فى هذه الصور
مختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا فى
اخر المعرب ولا فى العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة
لمبنى الاصل مع عامله ابتداء مع انه يترتب عليه الاعراب بل انما حدوث
الاعراب بدخول العامل قلت هذا الحكم آخر من احكام المعرب والاختلاف
حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين فى الاخر لا نقص فيه فان للمعرب احكاما كثيرة
لم تذكر ههنا فليكن هذا الحكم الصادر من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم
لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب ما اى حركة او حرف اختلف آخره
اى اخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اى بتلك الحركة او الحرف
ولا يراد بالموصولة الحركة او الحرف لا يرد عليه العامل والمقتضى ولو ابقيت
على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب القريب
والعامل والمقتضى من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرجت حركة نحو
غلامى لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب
ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم
حد الاعراب جامعا ومانعا لكن المص اراد ان ينبه على فايدة اختلاف وضع

الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه وكانه اراد هذا المعنى
حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق
بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد
عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني
اختلف آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني
يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل
عليه اي على المعرب على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء يقال
اعتور الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحدا بعد
واحد على سبيل مناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها
ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل
الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر
المعرب لاختلاف تلك المعاني انما جعل الاعراب في آخر المعرب
لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان
الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا
متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعرب به اذا اوضحه فان الاعراب
يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون
الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد وسمي به لانه يزيل فساد
التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم
ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحركات والحروف

الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة
فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الاعرابية على قلة فالرفع حركة
كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشتمل
الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب حركة كان
او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشتمل
الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء
مضافا اليه واذا كانت الاضافة نفسها مصدرا المبني للمجهول الحق الياء المصدرية
اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول
لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب
خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف
اليه علامة غير الجر جعل علامة له والعامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي
يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية
للاعراب ففي جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل
الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به يحصل معنى المفعولية
في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به يحصل
معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم
المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع
المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف
كرجال وطلبة فان الاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل

من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة فالاعراب فيهما بالحركة
واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في
احوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث
فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اى حالة الرفع والفتحة نصبا اى حالة
النصب والكسرة جرا اى حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا
على الظرفية بتقدير المضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية
فالقسم الاول مثل جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد رجل
والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع
المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء احترز به عن المكسر فانه
قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه
تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم
فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورايت
مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا
والجر فيه تابع للنصب كما سنذكر نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت
باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المراة
من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر
الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة
وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي لان
اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواو والياء اذا اصله

ذوو

11

ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف
الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف
نصبا والياء جرا ولكن لا مطلق بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة
بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة
اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين
القيدين اكتفى بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة
ولم يكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت
اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم
لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كساير الاسماء المضاف
اليها ولم يكتف في هذه الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها كونها
الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما
جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا
اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينها وبين الاحاد وحشة
ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى
والمجموع تثنية فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسماء وانما اختاروا هذه الاسماء
الستة لشبهها المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف
صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب بها بخلاف ساير الاسماء
المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة
الحرف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا

لان ازالة تلثين ثلث عشرات فلو كان عشرون جمع عشرة لصح اطلاق عشرين على ثلاثين كما صح اطلاق
زيدون على زيد وزيد وزيد
كلتا فرع كلا لان المؤنث طارئ على المذكر لانك تقول ضارب ثم تقول ضاربة

كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اى حال كون كلا وكلتا مضافا
الى المضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه
مثنى فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات ومعناه يقتضى الاعراب
بالحروف فروعى فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذى
هو الاصل روعى جانب لفظه الذى هو الاصل واعرب بالحركات
التى هى الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف يسقط
بالتقاء الساكنين نحو كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا
الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع روعى جانب معناه الذى
هو الفرع واعرب بالحروف التى هى الفرع نحو جاءنى كلاهما ورايت كليهما
ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر
واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن
صورتها صورة التثنية ومعناه معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء
المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما الحق بجمع المذكر السالم والمراد به ما سمى به
اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن
واحده مذكرا وجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو جمع ذو لا من لفظه
وعشرون واخواتها اى نظايرها السبع وهى ثلثون الى تسعين وليس
عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين
لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلث مقادير
الثلاثة وعلى هذا القياس فى البواقى والحق هذه الالفاظ تدل على معان

معينة ولا تعيين فى الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب
المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرع للواحد فى آخرهما
حرف يصلح للاعراب هو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف
اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب
بالحرف فرع للاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف
الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب
كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى
بها بقى المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقى المثنى بلا اعراب
فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع فى المثنى لانه
الضمير المرفوع للتثنية فى الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة
الرفع فى المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع فى الفعل نحو يضربون
وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال النصب والجر على الاصل وفرقوا
بينهما بان فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية
وكسروه فى الجموع لثقل الكسرة وقلة الجموع وحملوا النصب على الجر
لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة فى الكلام
ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف وبيان مواضعهما
المختلفة شرع فى بيان مواضع الاعراب اللفظى والتقديرى
الذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديرى اقل
اثر رائيه اولا ثم بين اللفظى بما عداه فقال التقديرى تقدير

تقدير الاعراب فيما اى فى الاسم المعرب الذى تعذر الاعراب فيه
اى امتنع ظهوره فى لفظه وذلك اذا لم يكن الطرف الذى هو محل الاعراب
قابلا للحركة الاعرابية كما فى الاسم المعرب بالحركة الذى فى آخره
الف مقصورة سواء كانت موجودة فى اللفظ كالعصا بلام التعريف
او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين لان الالف المقصورة فى
الصورتين غير قابلة للحركة وكما فى الاسم المعرب بالحركة المضاف
لياء المتكلم نحو غلامى فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة
لمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد
دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه البعض من ان اعراب مثل هذا
الاسم فى حالة الجر لفظى غير مرضى مطلقا اى فى الاحوال الثلث يعنى
كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو فى
جميع الاحوال لا يختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اى تقدير الاعراب
فيما تعذر او فى الاسم الذى استثقل ظهور الاعراب فى لفظه وذلك
اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره فى
اللفظ ثقيلا على اللسان كما فى الاسم الذى فى آخره ياء مكسور ما قبلها
سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضى
رفعا وجرا اى فى حالتى الرفع والجر لا فى حالة النصب لاستثقال الضمة
والكسرة على الياء دون الفتح ونحو مسلمى عطف على قوله كقاض يعنى تقدير
الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب

بالحروف

بالحروف نحو مسلمى بخلاف تقدير الاعراب المتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة
يعنى تقدير الاعراب فى نحو مسلمى انما هو فى حالة الرفع فقط دون النصب
والجر نحو جاءنى مسلمى فان اصله مسلموى بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو
والياء واو ادغمت الياء فى الياء وكسرة قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التى
هى الواو فى اللفظ فصار الاعراب فى حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتى
النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة
ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلث
فى مثل جاءنى ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابى القوم فانه لما
اسقط حرف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا
بل صار تقديريا واللفظى اى الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعنى فيما
عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر فى تفصيل المعرب
المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف ومعرفته يعرف
المنصرف على قياس الاعراب التقديرى واللفظى عرف غير المنصرف
واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اى اسم معرب فيه علتان
باجتماعهما واجتماع شرائطهما فيه اثر اسيجئ ذكره من علل تسع او علة واحدة
منها اى من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اى مقام ما فيه
العلتين بالتأثير .... وهى اى علل التسع مجموع ما فى هذين البيتين
من الامور التسعة لا كل واحد منها حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع
بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة

وعجمة ثم جمع ثم تركيب ٥ والعدول في عطف هاتين العلتين من الواو اما ثم لمجرد
الموافقة مع الوزن ٥ والنون زايدة من قبلها الف ٥ ووزن الفعل
وهذا القول تقريب ٥٥ فقوله زايدة منصوب على انه حال اذ المعنى
وتمنع النون الصرف حال كونها زايدة وقوله الف فاعل الظرف اعني
من قبلها او مبتدا او خبره الظرف المتقدم عليه ولا يخفى انه لا يفهم من هذه
التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زايدة ولهذا يعبر عنهما بالالف
والنون الزايدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زايدة والظرف
متعلق بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما وثانيهما
وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما
جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على
اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف
وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب
لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من
الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان
منها لا واحدة او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان
في عددها خلاف فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم انها اثنان
وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو
صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على
ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال

للوصف

للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب
مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي
وابراهيم مثال للعجمة ومساجد للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب
وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه
اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين
او واحدة منها تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان
لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه
الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره
الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فيمنع منه الاعراب المختص
بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان لكل
علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف
والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع
التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع
العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع
الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزايدتين فرع
المزيد عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع
ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن
كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز ان لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير
ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه

لا حعل منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المص ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى ما حكمه للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او لرعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرج عن الوزن او انزحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقولها صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قيل باحمد بفتح الدال لاخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان صرف التردد في سائر الابيات الدال المكسورة او التناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين منصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا لا فقوله سلاسلا

واغلالا

واغلالا مثال لهما بل للجمع غير المنصرف الذي صرف ثم المنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما تقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من علل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكرارها احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساور وانا عيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلق بل بعض افراده وهو الفاء التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم العارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا خروجه اي خروج الاسم اي كونه خارجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المبادر منه خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خرجت عن صيغتها الاصلية

يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتهما له في كونهما غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحتهما فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني افواس وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس فمن غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تميز العدل عن ساير العلل لا عن كل ما عداه فحينئذ حصل بتعريفه هذا التميز لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير المنصرف للعدل وسبب آخر ولكن لابد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف

على وجود

على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل لتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا على اصلها ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاء في القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلها لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئهما والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخوانهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيهما ووضعهما له واخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل وان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة آخر مثلها كحينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في آخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الآخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان

ان كانت صفة ان يجمع على فُعل كحمراء على حُمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى
او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلهما اما جمع او جماعى
او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد
السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان صارت
بالغلبة في باب التاكيد اسما او في اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل
والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانيب
واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس
كيف لو اعتبر جمعهما لا على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية
ولا قاعدة للاسم الممنوع ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين الحكم فيهما
بالشذوذ ومن هذا تبيين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اي
او خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره
وفرضه منع الصرف لا غير كعمر كذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم
يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار
العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف
قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب
قطام المعدولة عن قاطمة والمراد بباب قطام كل ما هو على فعال علما للاعيان
المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل
في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة من حضار
وطمار فانهما مبنيان وليس فيهما الا سببان العلمية والتانيث والبناء

لا يوجبان

لا يوجبان البناء فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيهما العدل
لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداهما مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا
على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية
والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل
سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله
لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال
في تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم
اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير
منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل
ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة
مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع
لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال
مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد
فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور
فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد
علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي
عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع
الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك
قال المصنف شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون

وصفا في الاصل اي الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان
تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية
الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان تخرجه عن سببية منع الصرف
الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه
ببعض الافراد بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كالاسود
كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث
لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك اي المذكور من اشتراط اصالة
الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف اربع في مثل قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف
لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول
للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث
صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه
الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب [illegible]
الوضع اوصاف ولم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية
فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل
واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها
لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع الحية
اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي [illegible]
ولذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه [illegible]
بمعنى القوة واخيل لطائر اي لطير ذي خيلان على زعم وصفيته

لتوهم اشتقاقه من الخال [illegible] وضعف منع الصرف في هذه الاسماء لعدم
الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا
لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث
اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرطه في سببية
منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المونث ليصير التانيث لازما
لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع
ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي
كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما
فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف
وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه
بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي
في منع الصرف احد الامور الثلثة زيادة على الثلثة اي زيادة حروف
الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة
مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث
المعنوي احد الامور الثلثة لتخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن
الخفة التي [illegible] [illegible] تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثير
[illegible] الاولين ظ وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهذه [illegible]
[illegible] الى انتفاء شرط تحتم تاثير المعنوي اعني احد الامور الثلثة
[illegible] عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه زينب سقر كلها [illegible]

الناردماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمى به اى بالمؤنث المعنوى مذكر فشرطه فى سببيته منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع فى حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل منصرف لان التانيث الاصلى زال بعلميته للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدر كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء المقدر لان حرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمى المعرفة اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اى شرط تاثيرها فى منع الصرف ان تكون علمية اى تكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة فى ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات

والمبهمات

والمبهمات لا يوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجئ فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمى وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما يجعل البعض لان فرعية التعريف التنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهى كون اللفظ مما وضعه غير العرب والتاثيرها فى منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اى منسوبة الى العلم فى اللغة العجمية بان تكون متحققة فى ضمن العلم فى العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان فى العجم اسم جنس سمى به احد رواة القراء السبعة لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علم فى العجمية وانما جعلت بشرطها لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم فى كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمى بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم العلمية فى العجمية وشرطها الثانى احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلاثة اى ثلاثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا التفريع بالنظر الى الشرط الثانى وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوى فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط وان التانيث فان له علامة مقدرة فظهر فى بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الوسط اذ

لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة فى ماه وجور مع سكون الاوسط فيما
سبق فلم لم تعتبر ههنا قلت اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين
آخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها
لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن
بديار بكر وابراهيم يمتنع صرفهما لوجود الشرط الثانى فيهما فان فى شتر
تحرك الوسط لان عرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف
كنوح فليهذا قدم الانصراف مع انه متفرع على انتفاء الشرط
الثانى والاول تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان
اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد
وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل
ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب
من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربى وهود قبل اسمعيل
فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام سببين شرطه اى شرط
قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهى الصيغة التى كان اولها
مفتوحا وثالثها الف وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها
ساكن وهى التى لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة
منتهى الجموع لانها جمعت فى بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى
تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة
فيجوز ان تجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب

جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغة جمعية غير قابلة
التغيير فيؤثر بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد
بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو قوارة
جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت
على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى
الكراهة والطاعة فيدخل فى قوة جمعيتها قصور فلا حاجة الى اخراج
نحو مدائنى فانه مفرد محض ليس جمعا لا فى الحال ولا فى الاصل لان الجمع مدائن
وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء
فعلم ما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير
هاء وثانيهما ما يكون بهاء فاما ما كان بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط
تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة
احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثالها مما هى على صيغة
منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها
بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سوال المقدر تقديره
ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة
علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب
منع الصرف بل هى شرط للجمعية فينبغى ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف
وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا
للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان فى الاصل

جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل
فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية
فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه
العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة
والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم الجنس الضبع
المذكر كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية
بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا
يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضية
غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل
جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة
الجمع لحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول
في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه
لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه
فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال
على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع
لا في الحال ولا في الاصل لكنه حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما
يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمهما من حيث
الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما
فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقية او حكمية فبناء هذا

الجواب

الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل
على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على
الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف
ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا
لهذه القاعدة انه جمع سروالة وكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة
ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق
جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال في النقض به
على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص
على وزن فواعل يائيا كان [illegible] او يائيا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي
الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض في حذف الياء
عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت بجوار كما تقول
جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة
مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم
غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع
والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف
والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال (وهو الاخفش) المتعلق بجوهر الكلمة
مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل
جوار قولك جاءني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على
ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل

ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ على وزن سلامٍ وكلامٍ فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواريَ كما تقول رايت جواريَ وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه ح يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فلا يقع فيه الاعلال فاما في حالة الرفع فاصل جوارٍ جواريُ بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فانه فيه في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء منها نحو النجم وبصرى علمين بشرط العلمية لانه يأمن الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة يخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني

منع الصرف

منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية في حالة العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير لكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر ستة عشر علمين قلت كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انها من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرها الالف والنون المزيدتان من اسباب منع الصرف ويسميان بالمزيدتين لانهما من حروف الزوائد ويسميان بالمضارعتين ايضا لمضارعتهما لالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما لمشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم اعلم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل

كاحمر وضارب ومضروب فالاول اسمٌ والثاني صفة فالمراد بالاسم
المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الذي يقابل الاسم والصفة فشرطه
اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار
انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية
تحقيقا بلا ذكر ثم او يمتنع دخول التاء فيتحقق شبههما بالفي التانيث
كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة
فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى
شبههما بالفي التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه
صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان
مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى شبههما بالفي التانيث على حالها
ومن ثم اي ومن اجل الاختلاف في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف
او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة
خاصة به تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث
فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من
شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع
صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة وندمان
فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان
مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان من المنادمة بمعنى النديم واما اذا كان
بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة

الفعل

٢٣

التبذير النغز وسلم
اسراف كردن لغزيدن بيت المقدس

العندم

الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي
في سببيته منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة
العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل
كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه
الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك دئل لماء وعثر لموضع وخضم
لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسم لصبغ معروف
وهو العندم وشلم علم لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة
الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء
للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل
ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون
في اوله اي اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة
اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين كزيادته اي مثل
زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اي حال كون
وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج
الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال
غير قابل للتاء قياسا باعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد
عليه اربع اذا سمي به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون
قياسا ولا اطرادا فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى ليس بالاعتبار

اى ظهر بعض ظهور من غير بيانه بل فى ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرائطها واذا اذا ترتيب على ما بين سيعلم لم

الوصف الاصلى الذى لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية
العارضية ومن ثم اى من اجل اشتراط عدم قبول التاء وامتنع احمر
عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف
يعمل لقبوله التاء لمجى يعملة الناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية
مؤثرة اى كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة فى منع صرفه
بالسببية المحضة او مع شرطيته بالسبب الآخر واحترز بذلك
عما يجامع الف التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما
كاف فى منع الصرف ولا تاثير فيه للعلمية اذا نكر صرف بان يأول
العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر فانه
اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر به صاحبه نحو
قولهم لكل فرعون موسى اى كل مبطل محق صرف لما تبين اى ظهر
حين بين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها
اى العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اى السبب الذى هى اى العلمية شرط
فيه وذلك فى التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب
والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع مشروط
بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقى من الاستثناء الاول
اى لا تجامع غيرها مما هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية
تجامعهما مؤثرة كما فى عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما فى ثلث واحمر
وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة

لوجود زيادة المذكور من حروف ايتين فى اول غير منصرف مع عدم قبول التاء
بقوله مؤثرة

الوصف المشتهر قيد الاشتهار باعتبار الاغلب والا يجوز ان يتصف بوصف غير مشتهر

كما فى ثلث واحمر فان فى ثلث العدل وفى احمر وزن الفعل وليست فيهما العلمية فلو كانت شرطا فيهما لم تنفك عنهما

بالاستقراء

اوزان الاسماء المعدولة
فُعَل فُعال

بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شىء منها من اوزان الفعل
المعتبرة فى منع الصرف فلا يكون معها اى لا يوجد شىء من الامر الداير
بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما
فاذا نكر غير المنصرف الذى احد سببيه العلمية بقى بلا سبب اى لم
يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما اى شرط فيه من الاسباب الاربعة
المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذى هو العلمية بذاته والسبب
الآخر المشروط بالعلمية من حيث انه وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من
حيث هو سبب او على سبب واحد فيما اى فى الذى ليست بشرط فيه من العدل ووزن
الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما لمفازة
من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه
ان يجىء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا
امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التى
تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع وزن الفعل وايضا
قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفى فى اعتبار
العدل التحقيقى بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج
الصيغة عن ذلك الاصل وههنا اى العدل لا يقتضيه لوجود سببين فى
اصمت وراء العدل هما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى
استثناء مثل احمر علما اذا نكر من هذه القاعدة على قول سيبويه
بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ

سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله
اصلا واسند المخالفة الى الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك
انصراف في مثل احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى
الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران
وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير
بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل
وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير
منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل
اسما ان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية
فيه بسبب من التفضيلية اعتبار الصفة الاصلية اي انما خالف
سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير
فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها
وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل
او الالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية
الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل
اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع
زوال الوصفية عنهما ح وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية
بل بقي فيهما شيء من الوصفية لان الاسود للحية السوداء والارقم
للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار

فلا يلزم
الوصفية

الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية بواسطة العلمية
واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت
بالعلمية والعلمية بالتنكير والزايل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق
فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون وهذا
القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان
كان زايلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم
من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله
ولا يلزمه اي سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في
مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية
بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية
الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار
المتضادين بمعنى الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف
للعموم في حكم واحد هو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبر
الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد
انما هو بين الوصفية الاصلية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية
الزايلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في
منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلنا لتقدير احد الضدين
بعد زواله مع ضد اخر في حكم واحد ان لم يكن من قبيل اجتماع
متضادين يكون شبيها به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي

باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة
اي اضافته اما غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر
لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح
ولا بان يقول يكسر لان الكسرة يطلق على الحركة البنائية ايضا وللنحاة خلاف
في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف مطلقا وغير منصرف فمنهم من ذهب
الى انه منصرف مطلق لان عدم الانصراف انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت
في هذه المشابهة من دخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة
قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون
التنوين لانه لا يجتمع مع الاضافة واللام ومنهم من ذهب الى انه غير
منصرف مطلق والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر
انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت المشابهة للفعل لم يؤثر الا في التنوين دون
تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناع من الصرف
ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان
الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك
ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا لسبب الاخر زالتا
معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كانت احد زالت احديهما وان لم يكن هناك
علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما هذا القول الانسب بما عرف به المنصرف
غير المنصرف جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر
لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالقد فنات
صفنات

للذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات هو اي المرفوع
الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل
على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف
والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا
شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان
ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع
المحلي وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما يجيء فمنه
اي المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية وانما قدمه لانه اصل المرفوعات
عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل ولان عامله اقوى من عامل المبتداء
وقيل اصل المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو
التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى
بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم
حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيد اسند اليه الفعل
بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع لقرينة ذكر التوابع بعدها
او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول الفاعل مثل اسم الفاعل
والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل واسم التفضيل والظرف وقدم الفعل
او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه
مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى الضمير شيء اسند اليه في الحقيقة لكنه موخر

عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا لنحو عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك

فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت

المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند

الى الفاعل على جهة قيامه به اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه

به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل

والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب

زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا

في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا

حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا اشارة الى

اليه الفعل والاصل في الفاعل اى ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان

يلي الفاعل الفعل المسند اليه بان يكون بعده من غير ان يقدم عليه اخر من معمولاته

لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان اللام في

ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل

الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم

مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذ

جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم

اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني وتمسكهما

في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات

وقد فعل واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة

الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى عدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل

اى جزاء رب الجزاء او اذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول

بالوضع لفظا فيهما اى في الفاعل المتقدم ذكره صريحا في ضمن الامثلة والمفعول

المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اى الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا

يحتمل ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب

مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او

معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا

كضربت زيدا اى مفعول الفاعل بعد الا ليتوسطها بينهما في صورتي التقديم

والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب

تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء

الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل

ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد

الا لكون الشرط لو توسطها بينهما في صورتي التقديم فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان

المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز

ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار

مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر فلو انقلبت احدهما

بالاخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا الشرط لو توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير

لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان

معناه الحصر ضاربية زيد في عمرو واذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب

فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسن بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما
قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا احد الا عمرو زيدا
فيفيد انحصار صفة كل منهما في الاخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب
تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر بينهما في الجزء الاخير
فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول نحو
ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسط بينهما في صورتي التقديم
والتاخير نحو ما ضرب زيدا الا عمرو وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت انفا او وقع
الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب زيدا عمرو او اتصل مفعوله بان يكون
المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل نحو ضربك زيد وجب
تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال الضمير
المفعول به لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه
بعد الا او معناها لئلا ينقلب الحصر المط واما في صورة كون المفعول ضميرا
متصلا وغير متصل فلما فات الاتصال الا انفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل
بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب
تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام القرينة
الدالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد اي فيما كان
جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان
تقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره وانما قدر
الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل

يستحسنه

فيفيد

والفاعل

يوجب حذف احد جزئيها فالتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا
فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على
البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو
فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه
واما على رواية ليبك يزيد على بناء الفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه
لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من ذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان
ظهيرا للعجزة الاذلاء واخر البيت ومختبط مما يطيح الطوائح والمختبط السائل
من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح
جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية بمعنى ويبكيه السائل بغير وسيلة
من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان
معطاء للسائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة
دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين استجارك
اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف
فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه
ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل
اي زيد فتقديره وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها
فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني
وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد
مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد من الفعل

ليبك نهشل

ومختبط مما يطيح الطوائح

وقد يحذفان اى الفعل والفاعل معاً دون الفاعل وحده مثل نعم جوابا لمن قال
اقام زيد اى نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم فى مقامه وهذا الحذف
جايز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كالمفسر
فيلزم فى الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال
اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابق للسؤال فى كونه جملة فعلية واذا
تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا
نحو زيد معطى ومكرم عمروا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل
لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر
من فعلين اليه اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا
اى اسما ظاهرا واقعا بعدهما اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما و
المتوسط بينهما معمول الفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثانى فلا يكون
فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان
اليه ويصح ان يكونا هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد
منهما على البدل فلا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل لان المتصل
الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى وهو مع كونه متصلا بالفعل
الثانى لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل
الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن
قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل فى الاول عند
البصريين وفى الثانى عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه

صرف

صرف لا يصح بدونه لفظا والمعنى لانه تفيد نفى الفعل عن الفاعل والمقصود
اثباته له والمراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا
خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع فى الضمير المنفصل فعلى مذهب
الكسائى يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب
غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع
كما عرفت فقد يكون اى تنازع الفعلين فى الفاعلية بان يقتضى
كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين فى اقتضاء
الفاعلية مثل ضربنى واكرمنى زيد وقد يكون تنازعهما فى المفعولية
بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين
فى اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما
فى الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضى
كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين
فى ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمروا وليس هذا قسما ثالثا من
التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضى احد الفعلين
فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك
فى اختلاف اقتضاء الفعلين فى هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث
المقابل للاولين فقوله مختلفين فى الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا
كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث
لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الاخير حصل

مثال للقسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة نحو ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اعني اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار في الذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل

اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرمهما الزيدان ولا يلزم حينئذ محذور وقيل روي عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو وروايته المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي ان لم يستغن عنه اضمرته اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت وعلمت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم اضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه حينئذ لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم يحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفهوم مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير حينئذ راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيدا الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو مذهب الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف فلا سبيل الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني وجعل

النزيد ان فاعلاله ومنطلق مفعولاله واضمرت المفعول الاول في
حسبتهما واظهرت المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو
اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو
قوله منطلق ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا لو
لاحظت المفعول الثاني اما والا على الاتصاف في ذات ما بالانطلاق من
غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في
المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا
مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون
على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى
معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان
اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول
رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح
شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره
اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال
قول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من
المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من
كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة
وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك
لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء منفيا على ما هو مقرر

مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصل عن
الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة
اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي
فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسته كونه فاعلا لفعل متعلق
به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او
شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله
واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى
فعل اي الماضي المجهول ويفعل اي المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل
واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيهما ولا
يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسندا
المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لا يكون اسناده الا تاما فلزم
كونه مسندا ومسندا اليه مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد
لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل
باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام
لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب الا شعر بخلاف ما اذا كان مع
اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك
اي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل
اما المفعول له فكما عرفت اما المفعول معه لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي
اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء الا بد ولو ... الواو فانه لم يعرف
... ازاقامته

كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها
موقع الفاعل تعين اى المفعول به له اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل
فى توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب
كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه
الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف
زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة
دنايرة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل
بلا قيد يخصص اذ لا فايدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل
اقيم مقام الفاعل مثلها وان لم يكن اى وان لم يوجد فى الكلام المفعول به فالجميع
اى جميع ما سوى المفعول به سواء فى جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول
من باب اعطيت اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام
مقام الفاعل من المفعول الثانى لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى
لانه عاط اى آخذ نحو اعطى زيد درهما ويجوز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن
من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمروا ومنها المبتدأ
والخبر وفى بعض النسخ ومنه يعنى من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ
والخبر جمعهما فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما
فى العامل المعنوى فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا
خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا واحترز
به عن الاسم الذى فيه عامل لفظى كاسمى ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظى

مما يكون مؤثرا فى المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم المسند اليه واحترز به عن
الخبر وثانى قسمى المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين
او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كالقرشى
الواقعة بعد حرف النفى كما ولا والف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن ومذهب سيبويه
جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفى مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه
قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا
عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذى هو منكم باجنبى بخلاف ما لو كان
فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجرى مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج
عنه قوله تعالى اراغب انت عن آلهتى يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان
لان اقائمان رافع لضمير عايد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر
لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال القسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفى وأقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة
بعد حرف النفى او الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد
واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا
نحو اقائمون الزيدون فانه ح خبر ليس الا جاز الامران كون الصفة
مبتدأ وما بعدها فاعلها سد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة
خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احديها اقائمان الزيدان وح
يتعين ان يكون الزيدان مبتدأ واقائمان خبرا وثانيهما اقائم
الزيدان وتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام

المبتدأ لشبهها بقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اى هو
الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام فى مرفوعات الاسم فلا
يصدق على يضرب فى يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة
لانه ليس اسم المسند به اى ما يقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول
من المبتداء ولانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة فى تعريف
المبتداء واحترز به عن القسم الثانى من المبتداء ولك ان تقول المراد
بالمسند به اما المبتداء او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجع الى
المبتداء وعلى التقديرين يخرج به القسم الثانى من المبتداء ويكون
قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل فى المبتداء والخبر
هو الابتداء اى تجريد الاسم من العوامل اللفظية ليسند اليه شئ او يسند
اليه شئ فمعنى الابتداء عامل فى المبتداء والخبر كلاهما عند البصريين
واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل فى المبتداء والمبتدأ فى الخبر
وقال الاخرون كل واحد من المبتداء والخبر عامل فى الاخر وعلى هذا
لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية والاصل فى المبتداء اى ما ينبغى ان
يكون المبتداء عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتداء ذات
والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثم اى ومن
اجل ان الاصل فى المبتداء التقديم لفظا جاز قولهم فى داره زيد مع كون
الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع
قولهم صاحبها فى الدار لعود الضمير الى الدار وهو فى حيز الخبر الذى اصله
التاخير

التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون
المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلوب
المهم الكثير الوقوع فى الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة
على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ
بالتخصيص يقل اشتراكها فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن
خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن
تخصص بالصفة فجعل مبتداء وخير خبره ومثل قولك ارجل فى الدار ام امرأة
فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما فى الدار فيطلب من المخاطب تعيينه فكانه قال
اى هذين الامرين المعلوم كون احدهما فى الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذا
الصفة فجعل مبتداء وفى الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها
وقعت فى حيز النفى فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد
فى جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة فى الاثبات قصد بها العموم كتمرة
خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصيصه بما تخصص به الفاعل لانهم
بان استعمل فى موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يخصص به الفاعل قبل ذكره
هو صحة كونه محكوما عليه بالاسناد اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر
بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو فى قوة رجل موصوف
بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان الهرير للكلب بنباح المهتز وقد يكون خيرا
كما اذا كان لمجئ حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان لمجئ عدو والمهرله
بنباح غير معتاد حيث توهم انه يكون شرا لاخيرا فعلى الاول يصح القصر
لانه

قال فهو فى قوة رجل موصوف وهذا هو الفارق بين قام رجل ورجل قام حيث جاز الاول وامتنع الثانى
فانك فى الاول قدمت الصفة ثم حكمت على الرجل بها فانت قد حكمت على الرجل لها فانت قد
حكمت على رجل موصوف بصفة القيام وفى الثانى اردت الحكم على رجل مجهول غير مخصص بان

٣٣

وهذا مثل يضرب لرجل قوى ادركه العجز فى حادثة او لرجل ذى حادثة اضرّته صار بصوت وتثبيت بالناس ليستعان على امور مثل الكلب الذى ينبح من طارق كبير وقيل ان هذا القول ... يتكلم به العرب اذا سمعوا هرير كلب فى وقت لا يهرّ مثله الا لسوء فكان مورده هرير ايتام ... منه سواء ...

اما الخبر فمعناه شرّ لا خير اهرّ ذا ناب وعلى الثانى لا يصح القصر فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهرّ ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوى ادركه العجز فى حادثة ومثل قولك فى الدار رجل للتخصيص بتقديم الخبر لانه اذا قيل فى الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره فى الدار فهو فى قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك تخصيص بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامى اى سلام من قبلى عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التى يحتاج فى توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب قد انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتداء قد يقع جملة ايضا فقال الخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضى الارتباط بغيرها فلا بد فى الجملة الواقعة خبرا عن المبتداء من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما فى المثالين المذكورين او غيره كاللام فى نعم الرجل او وضع المظهر موضع المضمر فى نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا

للمبتداء

للمبتداء نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا والقيام قرينة نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اى الخبر الذى وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اى الخبر الواقع ظرفا مقدر اى مأول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا اقدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا اقدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير حينئذ مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل فى العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل فى الخبر الافراد ثم ان الاصل فى المبتداء التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام اى على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فحينئذ يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتداء مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه ومذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتداء لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتداء لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى المبتداء والخبر معرفتين متساويين فى التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتداء والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين فى اصل التخصيص لا فى قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل

منك رفع للاشتباه او كان الخبر فعلا له اى للمبتداء احترازا عما لا يكون فعلا له كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتداء لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتداء على الخبر فى هذه الصور اما فى الصور الاول فلما ذكرناه واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتداء بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتداء بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتداء به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفان دالان على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء فى ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتداء واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان مفردا حقيقة وصورة على التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا تبطل بتاخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره فى جملته او كان الخبر بتقديمه مصحح له اى للمبتداء من حيث انه مبتداء فبتقديمه يصح وقوعه مبتداء مثل فى الدار رجل فان فى الدار

خبر تخصص

خبر تخصص المبتداء بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقى المبتداء نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له تعينه يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن فى جانب المبتداء راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتداء وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن تحقق ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتداء اذ فى تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة فى التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او فى الكتابة مثل عندى انك قائم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدا فى جميع هذه الصور كما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مز فى هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء به لا فى الخبر ولا فى المبتداء ولا فى غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد المص فى المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولم يجعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط وهو سببية

الاول ليتنى او لكلم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتداء الشرط
في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله
فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتداء معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك
المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله
فيه بل يجب عدمه وذلك المبتداء المتضمن معنى الشرط اما الاسم
الموصول بفعل او ظرف اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة
بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا
مأولا بالفعل لتأكيد شبهه بالشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا او في حكم الاسم
الموصول المذكور او الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما او في
حكمهما الاسم المضاف اليها مثل الذى يأتينى هذا مثال للاسم الموصول بفعل
او الذى في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم
الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه
ملاقيكم ومثل كل رجل يأتينى هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل
في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال
الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتينى
او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على
المبتداء الذى يصح دخول الفاء على خبره مانعان من دخوله عليه لان صحته دخوله
عليه انما كانت لمشابهة المبتداء والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان
تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام عن الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء

من قبيل

من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت
او لعل الذى يأتينى او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا
مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق
انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلق ووجه ذلك التخصيص الاهتمام
ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة
بهما اى بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع
عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى ان
الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل توبتهم فان قيل عد الحق بعضهم
ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم
الذى الحق ان بهما هو سيبويه فاعتقد بقوله وذكره ولم يعتقد بقول من سواه فلم يذكره
مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع
ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر فيما سبق وما يدل على عدم منع ان
المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله
خمسه وللرسول وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى
فسوف يكون وقد يحذف المبتداء لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى
حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد
اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح
او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتداء لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من
قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد لقول المستهل اى المبتداء المحذوف

قوله فان البسع واقف فقدر الكوفيون الخبر عاما وهو موجود او حاصل مستدلين بان اذا المفاجات ظرف وهو يدل على الفعل العام كالوجود والحصول ومنعوا تقدير الخبر الخاص كقائم وواقف لانه لا يجوز الا بقرينة ولا قرينة ههنا اذا الظرف لا دلالة على الفعل الخاص وظني ان ما قدره في محله والقرينة على تقديره لفظ خرجت فان مفاجات السبع بعد الخروج يناسبه الخبر الخاص

جوازا مثل المبتدا المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند الصارة الهلال والله اى هذا الهلال والله بقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيينه بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شئ مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك هذا خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده اى ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم اى في تركيب التزم في موضعه اى في موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المص اولها المبتداء الذي اجد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود ولان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لو لا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا لا يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتداء كان مصدرا صريحا او تاويلا منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر

وذلك

وذلك مثل ذمامى راجلا وضربي زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قاعدا على العموم وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقى اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة حتى [illegible]

~~الخبر الظرف ... في غير ... والذي ... المفعول عن ظاهره ... المقصود المعنى التام~~ والذي يظهر لي ان تقديره ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قائما اذا كان عن الفاعل اولهما ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقى ضربي زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيد اى ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتداء والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون مستريحا عن تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل لجعل قائما من متعلقات المبتداء ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شئ مسده وتقييد المبتداء المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اى ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتداء لا خبر له لكونه بمعنى الفعل

قوله لا بالابتداء على المذهب الاصح كما ذهب اليه الكوفيون ووجه ضعفه ان الابتداء عامل ضعيف فلا يؤثر مع وجود ما هو اقوى منه

اذ المعنى ما ضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة
وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل
رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو تدل على الخبر الذي هو
مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدا يكون مقسما به خبره
القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقائك قسمي اي ما اقسم
به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قايم مقامه فيجب
حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مقسما به مع اللام الا المفتوحة لان
القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان
واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمسة الباقية وهي ان وكان ولكن وليت
ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت
الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله هو اي خبر ان واخواتها المسند اي
شيء آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر
المبتدا وخبر لا لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه
والمراد بدخول هذه الحروف عليها وروده عليها لا يراث اثر فيها لفظا او
معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم
ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على
جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء
هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى
ان يجاب عنه بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم

حيث

حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم ابوه مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند
بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدا اي حكمه كحكم خبر المبتدا في اقسامه
من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا
ومحذوفا وفي شرائطه مثل انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم
والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه
والا يلزم من ذلك انه كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدا يصلح ان يقع خبر الباب ان
حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا
وان من اباك الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز
تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فرع
على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم
المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت
عمل الفرع لم يتصرف معمولها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل
لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدا
في تقديمه الا اذا كان ظرفا فانه حكمه حكمه اذ ان حكمه في جواز التقديم اذا كان
الاسم معرفة كقوله تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وفي وجوبه اذا
كان الاسم نكرة كقوله ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم
في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفته
اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند اي
شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي لا.

دخول لا فيخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها كما عرفت في خبر ان فلا يرد
نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف وانما عدل عن
المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل
في الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع
صفته على ما هو الظاهر فيها اي معنى الدار خبر نحو خبر لا ظرف ظريف ولا
حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب
بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا للنوعين خبر ما الظرف وغيره
ويحذف خبر لا هذه كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة
النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي
لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه
اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل
والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر لا على التقديرين يكون ما يرى خبرا في
مثل لا رجل قائم على صفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى
النفي والدخول على المبتدا والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه
هذا اشارة الى المبتدا ولكل مسند اليه بعد دخولها فخرج به غير اسم ما ولا
وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد
قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا يعمل الا في النكرة
بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم
فلا يثبتون لها العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولها مرفوعان بالابتداء

ولا خبر كالكا

ولا خبر كالكا نا قبل دخولها على لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا او هو
ان عمل ليس في لا دون ما شاذ اي قليل لنقصان مشابهتها بليس لان
ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانها للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا
لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها
فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس
لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند
او المسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة
لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما
فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها
ولخفة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين
شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم
مفعولا حقيقة او حكما وهي اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو
رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوب
او ما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق
صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل
الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها
بواحد منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق
اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده
اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم

جامه وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لانه فاعل الفعل هو المعنى والمفعول المطلق
من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من
ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه كضربته ضربا او حكما
كما اذا كان مقدرا كقوله فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل كزيد ضارب
ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر معها فعلها لا حقيقة ولا حكما كالضرب
واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن
بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى
الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثلا تاديبا في قولك ضربته تاديبا
فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى
الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان الكراهة
للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل المذكور واشتق منها فعل
اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل حينئذ مشتمل عليها وثانيهما كونها كراهة
بحيث وقع عليها فعل الكراهة ثانيا فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك
كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك
كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا
الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن
الحد والظاهر ان الحد على المحدود جامع مانع ويكون المفعول المطلق للتاكيد ان
لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض الزائد والعدد
ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها

للعدد وفي الاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن
الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او
جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخريه اللذين هما للنوع والعدد
نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير
لفظه اي مغاير اللفظ فعله الا انه من المادة مثل قعدت جلوسا واما الجنس
الباب كقوله انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي قعدت وجلست
جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة
جوازا اي حذفا جائزا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما
خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدر به باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان
اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا
مقصورا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا
اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا
لم ينل ما طلبه وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة
وتاكيد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا
فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا
معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا
وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان
وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام كحمدا له وشكرا له وعجبا له وقد
يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا

قوله لا يكون منها اي المفعول المطلق المحذوف فعله فانه مذكور

والمراد بالبريد هنا حامل الرسالة

ثبات تعلم انضباط كلي لحذف بعض الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من
هذه المواضع موضع ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه
فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون
المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل
على فعل نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف
الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو
ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق
مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت
الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع
بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا او ما انت الا
سير البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما
اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم اما النكرة
والمعرفة او اما مفعول للمبتدا او اما يشبه به فتكلم اذ اما مفرد او مضاف
وانما انت سيرا سيرا اي تسير سيرا امثال لما وقع بعد معنى نفي وزيد سيرا سيرا اي
يسير سيرا امثال لما وقع مكررا ومنها اي ومن المواضع التي يجب حذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع
تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها
المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل
الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما
فداء

بعد شد الوثاق

بعد شد الوثاق واما فداء فقوله شد الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض
المطلوب من شد الوثاق اما المن والفداء ففصل اثره اي هذا الغرض
المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا او تفدون
فداء ومنها من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه
اي لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه
لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به
عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة
احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه
اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت
صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت
حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه
علاجا بعد جملة وهي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق
وهي صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في
قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى
وهي امراة مات ولدها ومنها من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول
مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق
نحو له على الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع
مضمون جملة وهي له على الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل
لها سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس

المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا له ولو بالاعتبار ومنها ما وقع

مضمون جملة لها اى لهذه الجملة تحتمل غيره اى غير المفعول المطلق كنحو زيد قائم حقا

اى حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب تحقق مصدر وقع مضمون جملة ولها

قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل

ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره اى غير المفعول المطلق

لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل

الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبر وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم

فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد بالتاكيد

لغيره انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد

لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحصل التقابل ومنها ما وقع

مثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولابد

فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول

لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اى رجعا مكررا كثيرا وفى

جعل المثال من تتمة التعريف لان دخل هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله

الب لك البابين اى اقيم لخدمتك لامتثال امرك ولا ابرح عن مكانى

اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثى بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف

المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون

محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اى اسعدك اسعادا بعد

السعاد

اعلم

السعاد وبمعنى اعينك لان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام

المفعول به هو ما وقع اى هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر اكتفاء بما سبق

فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف

فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون فى

مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية

فانه لا يقال فى واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول

المطلق يخرج بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله

والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج

به مثل زيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله

ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل

الفاعل الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله فى حكم

الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه

الفعل لكان اخصر كنحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة

حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذى هو ضمير المتكلم وقد يتقدم

المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل فى العمل فيعمل فيه

متقدما ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد وجاء الحبيب المتى واما

وجوبا فيما يتضمن معنى استفهام او شرط كنحو من رايت ومن تكرم يكرمك

هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه فى حيز ان كنحو ان البر ان

تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل فى المفعول به لقيام قرينة

مقالية او حالية جواز الكو زيد المن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل
للقرينة المقالية التي هي السؤال والحركة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف
الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر
لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم
بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة
سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس
عليها امثلة احدى كذا امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا
خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا
وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ما هو لا معمورا لا خرابا او اهلا لا
اجانب ووطيت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك
المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه
او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او
حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت او لا منزلة من
له صلاحية النداء ثم ادخل عليه حرف النداء وقصد نداؤها وهي
في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف
النداء لجبر والتفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد نداؤه فخرج
بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المص احكامه بالذكر
فيما بعد وفيه بحث لان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب
اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول

تعال

تعال فانا مشتاق اليك فلا بد في ادخاله تحت المنادى كما فعل صاحب المفصل وقيل
الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نايب مناب ادعوا
من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة المفتوحة واحترز به عن نحو ليقبل
زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية
كيا زيد او تقديريا بان يكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة
اي نيابة لفظية بان يكون النايب ملفوظا او تقديريا بان يكون النايب
مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد
والمقدر مثل الا يسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه
على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله يا ادعو زيدا فحذف الفعل
حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فايدته وعند
المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها
اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل
واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد الجزئين
الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف
النداء قايم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي
احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى رقم بيان
البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها لنسبة الى النصب والجلب الاختصار
في بيان النصب بقوله وينصب ما سواها على ما يرفع به اي على الضمة او الالف
او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل مفرد اما

الى رد المجرور واعتن به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير اليه الا اسم غير ملايم لسوق الكلام
ان كان اى المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا شبيه مضاف ويحى كل اسم لا يتم
معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة
لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية لكونه اسما
مثلها افرادا او تعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف
ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل
ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى مثل يا زيد ويا رجل هذا ان مثالان لما هو مبنى
على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان
مثال المبنى على الالف ويا زيدون مثال المبنى على الواو ويخفض اى يجر المنادى
بلام الاستغاثة اى باللام يدخل وقت الاستغاثة به وهى لام التخصيص ادخلت
على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت
لئلا يلتبس المستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا للقوم فانه لو لم
يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم
يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى يفتح لام الجر
معها كذلك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث
بغير يا نحو يا لزيد وللعمرو كسرت اللام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث
له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف
ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى مع دخول اللام الاستغاثة
لان علة بنائه كانت مشابهته لحرف واللام الجارة من خواص الاسم فيبعد خلوها

ضعفت

ضعفت مشابهته الحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامى
التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب مثل يا للماء ويا للدواهى ولام التهديد
نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب
ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة لان
المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من
الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضى منه التعجب
ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص فى الايضاح وهو
ان المنادى فى قولهم يا للماء ويا للدواهى ليس الماء ولا الدواهى ونحوهما وانما
المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهى ولا يخفى عليك ان القول بحذف
المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضى
فتحها كما هو ظاهر فيما سبق ويفتح اى يبنى المنادى على الفتح لالحاق النهى
اى الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه
ح لان اللام يقتضى الجر والالف الفتح فبينهما اثرهما تناف فلا يحسن
الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اى
ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث
مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء
لان علة النصب وهى المفعولية متحققة فيه ولم يغيره مغير عن حاله
وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه
مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا

ولا بمعرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله
والقسم الثانى وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا
والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا
مقصودا لغير معين اى لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا
لا تقييد له لانه منصوب لا لحمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون
مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه طريقى ولم يورد المصنف لهذا القسم
مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما
معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثانى يحتمل
ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد
بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة
كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة
وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما انما
قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه
فقط وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف
لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه لان المتبوع مبنى على الفتح
وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما
كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب انما
جعلت المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا
معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او شبيها

بالمضاف

بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا فى حكم المفرد ليدخل
فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانها كانت توابع المفردة
فى جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ولما لم يجر الحكم الاتى
فى التوابع كلها بل فى بعضها ولم يكن حكمها هو جار فيه مطلقا بل لا بد فى بعضها
من قيد فصل التوابع الجارى فيها الحكم تقييدا وصرح بالقيد فيما هو محتاج
اليه فقال من التاكيد اى المعنوى لان التاكيد اللفظى حكمه فى الاغلب
حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان
المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوى والصفة مطلقا
وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعنى المعرف
باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير
حكمها كما سيجئ ترفع حملا على لفظ الظاهر او المقدر نحو يا فتى زيد لان بناء
المنادى عرضى فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب
على محله لان الاحق تابع المنادى المبنى ان يكون تابعا للمحل وههنا المنصوب
المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين فى التاكيد ويا زيد العاقل
والعاقل فى الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا
فى عطف البيان ويا زيد الحارث والحارث فى المعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاد سيبويه فى المعطوف الممتنع
دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف فى الحقيقة
منادى مستقل فينبغى ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة
معطوف

رفع الحسن الاول ونصب الثانى والوجه منهما مرفوع على الفاعلية

اى صفة كانت او ما فى حكمها لبدحو نحو يا زيد الحسن الوجه

والحارث جبرا

حرف النداء اوله ذو الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء
جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن علاء النحوي القارى
المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير
حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع
المنادى المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف
المذكور كالحسن اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام منه فكالخليل اى فابو
العباس مثل الخليل فى اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام
عنه والا اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام
عنه مثل النجم والصعق فكابى عمرو اى ابو العباس مثل ابى عمرو فى
اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اى
وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لا غير
اذا وقعت منادى تنصب فتنصبها اذا وقعت توابع اما لان حرف
النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم فى التاكيد ويا زيد ذا المال
فى الصفة ويا رجل ابا عبد الله فى عطف البيان ولا يجىء المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه هنا فان لام اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة
الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف الذى ذكر
من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذى لا يمتنع دخول
يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذى باشره
حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة

لذكره

لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف
النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اى حال كون كل واحد
منهما مطلقا فى هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين
او مضافين او مضافا ومفردا على العطف او كمرتين فالبدل مثل يا زيد ا
سعيد ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف
مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا
صالحا والعلم اى العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام
فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبني على جواز ضمة
فان جواز الضمة لا يكون الا فى المبني على الضم الموصوف بابن مجرد
من التاء او ملحق بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه
كما هو المتبادر الى الفهم فخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا
اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز
فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة
وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه
بالفتحة التى هى الحركة الاصلية لكونه مفعولا واذا نودى المعرف باللام
اى اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اى مع هاء التنبيه
بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتى التعريف
بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين
معا والتزموا اى العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها

بقى ... الموصوف لا وجود ... وان ... ذلك ... الا

٢ منادى

جواز الوجهين الرفع والنصب كامر لان ان الرجل مثلا هو المقصود بالنداء
فالنز هوا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التى
هى علامة منادى ليدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى
عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك والمراد
صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى
والنز هوا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة كقولنا يا ايها الرجل
الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز
الوجهين انما يكون فى توابع المنادى المبنى فالتوابع على قاعدة تجوز اجتماع
حرف النداء مع اللام وهى اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف
وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت
اللام عنها ولزمت للكلمة فلا يقال فى سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع
هذان الامران فى موضع آخر اختص هذا الاسم بهذا الجواز ولهذا
قال المص خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيها
لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا
عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس
فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان
هذه القاعدة فى التى فى قولهم من اجلك يا التى تيمت قلبى وانت
بخيلة بالوصل عنى لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة
للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفى الغلام فى قولهم فيا الغلامان اللذا

فنزا

٤٧

فنرا ايا كما ان تكسبان شرا الانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشذ شذوذا
وذلك اى جاز ذلك فى مثل يا تيم تيم عدى اى فى تركيب تكرر فيه المنادى
المعرفة المفردة صورة وولى الثانى اسم مجرور بالاضافة فى الاول
الضم والنصب وفى الثانى النصب فقط اما الضم فى الاول فلانه
منادى مفرد معرفة كما هو الاظهر والنصب على انه مضاف الى عدى
المذكور وتيم الثانى تاكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف
اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدى المحذوف بقرينة المذكور
وذلك مذهب المبرد والسيرافى اجاز الفتح مكان النصب على
ان يكون فى الاصل يا تيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعا للمنصوب الثانى
كما فى يا زيد بن عمرو وتعين النصب فى الثانى لانه اما تابع مضاف
او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم
فى سوءة عمر والبيت لجرير حين اراد عمر الشاعر ان يهجوه فقال
جرير خطابا لبنى تميم لا تتركوا عمر ان يهجونى فيقعكم فى سوءة اى
مكروه من قبلى لعين مهاجاته اياه والمنادى المضاف الى ياء المتكلم
يجوز فيه اربعة وجوه فتح الياء مثل يا غلامى وسكونها يا غلامى
اسقاط الياء الاكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن
نحو مثل يا فتاى مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان
الوجهان انما يكونان غالبا فى النداء لانه موضع تخفيف لان المقصود
غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة للتخلص منه الى المقصود

من الكلام فخففت يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا
عليه وقلب الياء الفا والكسرة فتحة لان الالف والفتحة اخف
من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في
المنادى المضاف الى يا المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل
فيما غلب عليه الاضافة الى يا المتكلم واشتهر بها ليدل الشهرة على الياء
المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء
في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى
المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حال
الوقف تقول يا غلاميه يا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين
الوقف والوصل وقالوا اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي
على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى يا المتكلم مع وجوه آخر زائدة
عليها لكثرة استعمالهما عندهم في كلامهم كما اشار اليها بقوله يا ابت
ويا امت قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا
وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة
لمناسبة الياء وقد جاء بالضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه
مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره المصنف وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف
بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فلا يقولوا يا ابتي ويا امتي
احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا
يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم

اي لايق

اي لايق يا ابن اخي ويا ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون
يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب غلامي فيقولوا
يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم
بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما وابن عما بابدال الياء
الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن
عم ويا ابن ام بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال
وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم
شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة
الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة
فبالطريق الاولى وهو في غيره اي في غير المنادى واقع ضرورة اي
لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى
حذف في آخره اي آخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا
لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون
ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ليعلم منه ترخيم غير المنادى
بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلق بارجاع الضمير المرفوع
الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم
المنادى على تقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في
المنادى على تقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان
لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ

لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخرا لاجزاء المنادى نظرا الى المعنى
ولا من الثاني لانه ليس آخرا لاجزاء المثل نظرا الى اللفظ فامتنع
الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا مجرورا باللام لعدم ظهور
اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو
من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة
تنافي الحذف ولم يذكر المندوب فانه غير داخل في المنادى عنده
وما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخ مع ان وجه
اشتراطه عند دخوله في المنادى ظ وهو ان الاغلب فيه زيادة
الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم
للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير
والشرط الرابع احد امرين وجوديين وهو ان يكون المنادى اما
علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم
لكثرة نداء العلم مع انه يكون لشهرته فيما ابقي منه دليل على ما القي ولزيادته
على الثلثة لم يلزم نقص الاسم من اقل ابنية المعرب بلا علة
موجبة واما اسما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة
لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضي لسقوطه فكيف
اذا وقع موقعا كثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء نحو
ثبة او شاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل
الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى

بمراسها

بمراسها ولا ترخيم لغير ضرورة في منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ
من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى
ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف
بسببه فقال فان كان في آخره اي آخر المنادى زيادتان
كانتا في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به
عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت
تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء
من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم
على ما هو مذهب غيره لانه يكون ح من باب عمار ومروان او كان في
آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي ليتبادر الى الذهن لان الغالب في الحرف
الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان
يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مري ومدعو فان الحرف الاخير منهما في
حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة وحركة
ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها
وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير
وهو اي والحال انما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة
احرف من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف
حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم ياخذ هذ
القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون

يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم فحذفتا
اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين اما فى الاول فلما كانتا فى حكم
الواحدة نكا زيدتا معا حذفتا معا واما فى الثانى فلانه لما حذف
حرف الاخير صحته واصالته حذفت المدة الزايدة لئلا يبقى
المثال الذى حملت على الاسد وبقى عن التقييد وان كان مركبا
ويعلم من بيان شرط الترخيم ان لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك
وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال فى بعلبك
يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث فى كون كل منها كلمة
على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور
من الاقسام الثلثة فحرف واحد اى فيحذف حرف واحد لحصول
الفايدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال
فى يا حارث ويا مالك وهو اى المنادى المرخم فى حكم المنادى
الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذى صار اخر الكلمة بعد
الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال فى يا حارث
يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفى يا ثمود يا ثمو
بواو متطرفة بعد ضمة وفى يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة
وقد يجعل قد للتقليل اى ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال
الاقل اسما براسه كانه لم يحذف منه شئ فيكون له فى بنائه واعلاله
وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد

معرفة

باخمسة حه

معرفة براسه فيضم ويا ثمى لانه لما جعل ثمو اسما براسه صارت الواو طرفا بعد
ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كادل فى ادلو ويا كرا لانه لما
جعل كرو اسما براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو
فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا اى العرب
صيغة النداء يعنى يا خاصة فى المندوب لانه لا بد من دخول عليه سواها لكونها
اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى
والمندوب فى اللغة ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس
ان موته امر عظيم ليعذر فى البكاء ويشاركوه فى التفجع
وفى الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع
عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذى يبكى عليه النادب والمتفجع
عليه وجودا كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت
فالحدث مل القسمى المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه
ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا ممتازا به عن المنادى لعدم
دخوله عليه بخلاف يا فانه مشتركة بينهما وحكمه اى حكم المندوب
فى الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل حكمه يعنى اذا وقع
المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب
والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة
يضم واذا كان مضافا او مشابها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز
وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد انه لا يقع نكرة لانه لا ينـ

والحسرة حرج

الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره اي في آخر المندوب
لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي الالتباس ذلك
اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة
آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت
واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباس بندبة غلام مخاطب واذا اردت
ندبة غلام جماعة من مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم
لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اي
الحاق الهاء بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من
قسم المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر
المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال
وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن اليه
ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف لصفة
المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان
اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام
المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف
لتخصيص او التوضيح فلهذا اجاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل
وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة
فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من
الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم من جهة المعنى

لاتحادهما

لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف
والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان
فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة
حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس المعرف به
ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف
مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه
حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اي
والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث
والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف
ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء
العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظ الله فانه لا يحذف
منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف
اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصف بذي اللام
نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا
الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من يا ايهذا من غير ان
يتصف هذا بذي اللام والمضاف الى احد المعارف كانت نحو غلام زيد
افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمرات
فتشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من
اسم الجنس في اصبح ليل اي اصبح يا ليل وحذف حرف النداء من

الليل مع انه اسم جنس شذوذا وقالته امرأة امرء القيس حين كرهته افتد مخنوق
اى يا مخنوق قاله شخص وقع فى الليل على نائم مستلق مختنقة وقال افتد مخنوق حذف
حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفى اطرق كرا اى يا كروان
وفيه شذوذان حذف حرف النداء فى اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هى رقية يصيد
بها الكروان ويقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة فى القرى فيسكن ويطرق
حتى يصاد والمعنى ان النعام الذى هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخف
انت وقد يحذف المنادى لقيام قرينة كقوله الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه
حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل
بخلاف قراءة الاية يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان
ناصبة للمضارع ادغمت نونها فى لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه
بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التى وجب حذف ناصب
المفعول به فيها ما اى مفعول به اضمر اى قدر عامله الناصب له على شريطة
التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اى
اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اى تفسير العامل بما بعده وانما وجب
حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اى ما اضمر عامله
على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك
ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه
جزء الكلام الذى بعده كنحو زيدا عمرو ضربه وزيد انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل
او شبهه عنه اى عن العمل فى ذلك الاسم بضميره اى بالعمل فى ضميره او

متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل
او شبهه مشتغلا بالعمل فى ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه
بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال
عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه
اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اى لنصب احد الامرين الاسم
بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك
الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته فى زيد ليس
بمجرد اشتغاله بضميره فانه عمل معنى الابتداء فيه ورفعه ايضا مانع
عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان فى زيد اكنت اياه
وههنا صور اربع احديها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه
بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل
بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب
الفعل ~~[illegible]~~ باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا
يتصور ح الا بتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد
المص اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير بحسب الثلثة وواحد للمشتغل
بالمتعلق والاحسن فى ترتيبها ح تاخير المثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى
وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه
بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت

فبقيد الاشتغال بالضمير ومتعلقه خرج نحو زيدا ضربت وتقديمه

تسليطه

جنت

وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس
الشيء يلزمه ملابسه للمحبوس عليه ينتصب زيدا في هذه الامثلة بفعل مضمر
يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيدا في زيدا ضربته
ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت
الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت
فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه
اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانت سيده
ولابست فانه مفسر بالمستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في
مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع
او النصب او يستوي فيه الامران وفي هذه الصور الخمس اشار المصنف
فقال ويختار رفع الاسم المذكور المرفوع بالابتداء اي بكونه مبتداء لان
تجرده عن العوامل اللفظية عند عدم قرينة خلافه اي قرينة يرجح
يصح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة يرجح
خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي التحمة فيهما متساويان لان وجود
ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة
اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند سلبويه
وجود القرينة المرجحة منها اي نفيها ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع
اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك

الاسم

ما حرغاية

٣٠

الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي
والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة للنصب وكلمة
اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدا بخلاف عطف الاسمية على
الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما
قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه المختار فيه النصب فان
الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل بعيد ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع
على الاسم المذكور للمفاجات في كونه مما اقوى القرينتين مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان
المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من
ان اذا للمفاجات يلزم بعدها الاسمية والمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار
النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدم
للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوف والجملة المعطوف عليها في كونهما
فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما
ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا
ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرو وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا
ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من زيدا كرمته ولم يقل

همزة الاستفهام ليشتمل مثل هل زيدًا ضربته فانه يجوزون استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ
الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل و بعد اذا الشرطية الدالة على المجازات
في الزمان نحو اذا عبد الله تلقه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدًا
تجده فاكرمه وفيما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدًا
اضربه ولا زيدًا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي فيما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية
وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل
اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرًا
والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف اللبس المفسر بالتباس ما هو
مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع
بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة
له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على
تقدير النصب و صفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب
لا يحتملهما معًا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة
التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبره كان موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن
خيف اللبس بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرًا له وهو خلاف المقصود فان المقصود
الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر فيفيد الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر يوهم
كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال
الاختيارية للعباد ويستوي الامران الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت
في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لم تصح العطف على الصغرى

لعدم

لعدم الضمير يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين
اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان يستويان
لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي
النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة عن الحذف
مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه للمعطوف فان قلت لا تفاوت في القرب
والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار
المبدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب اسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به
ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار
النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب
النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط و
الا زيدا ضربته مثال حرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان
زيد فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم
المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه
اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب
به لا يحتمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب
آخر ينصبه مثل يلابس واذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابس الذهاب به او يلابس
احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع
اتحادهما ما اسند اليه فالاول فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال المذكور
واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما
يختار فيه النصب وكذلك اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر
اي صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير
فعلوا كل شيء في الزبر كان متعلقا بفعلوا فيفسد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم

قوله في الزبر

لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبين اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا للعود نعم وكل صغير وكبير مستطر الا ان كل كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدا والجملة الفعلية صفة الشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور ان كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والثاني ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تمحلوا الاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشاره المص الى ما تمحلوا لاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون اللام في الزانية والزاني مبتدا موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدلالته على سببية الجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في خبره فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدا محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده للسببية ايضا اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير جزء الجملة لا يعمل في جزء الجملة الاخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فالمختار فتعين الرفع والا وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف الفعل ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطف على حذرا او ذكر

اتق

مبحث تحذير

اتق اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في الاول النوعين غير الصحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد في مثال نوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق او نحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد نوع الثاني في مثل نفسك نفسك فان المعنى بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك عن الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر من ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من في الاسماء الصريحة وشذ غير ان وان فان قلت فليكن لتقدير العطف قلت حذف العطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان وكثير في غيرهما واما حذف العطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمن في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقه اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل اسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل

سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها اولا وقوله مذكور احترز به عما لا يذكر فعل فيه نحو يوم
الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي
مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل
مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف
قيد الحيثية اي فعل فيه اي المفعول فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل
مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة ليس فيه من حيث
انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه قد وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى
انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير
المعرف وقوله من مكان او زمان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة
الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان
ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما تقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا
خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب
بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه
وما يفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط
نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر
وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في
لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر
والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا
وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان مبهما قبل ذلك اي تقدير في

حملا

مفعول فيه

حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن
مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لا يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما
ذاتا وصفة نحو صليت في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي
امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت لا الظروف المكانية التي يجوز نصبها فقال
وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون
وسوى لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه
حكمهما وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظ وكذا حمل على المبهم من المكان
لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات
الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت
الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي على المذهب الاصح فانه
ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله
بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تأمل فان الفعل لا يطلب المفعول
فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام
معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني
فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى
مكان خاص لوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا
قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت
زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربت زيدا في البلد وفعل الدخول
بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح

ان تقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار البيت كنسبة الافعال الى امكنتها
التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه مع الاستعمال
الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن
الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بغير في شاذ وينصب اي المفعول
فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت
يوم الجمعة والعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه
كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده
وخرج به سائر المفاعيل ما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور
اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احترز به عن مثل اعجبني
التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز عنه وهو ان الفعل الذي فعل لاجله مذكور
في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في
ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني
التاديب الذي ضربته لاجله اللهم الا ان يقال الا يراد بذكره معه ايراده
معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب
فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا
مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن
والقائل بكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف
خلافا لظاهر الزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر
من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا

اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما

كما في ضربت زيدا اي اذا قال قائل ضربت زيدا فقوله

وجبنت

مبحث مفعول له

وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن
ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا ترى
الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد في وقت
الركوب مع انه لا يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له
لا شرط كونه اسما مفعولا له فان السمن والاكرام في قولك جئتك للسمن وللاكرام لك
الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه هذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في
وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وانما خص اللام
بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من والباء او في مع انها من
دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا
حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة
عن حذفها من اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاؤها في اللفظ والنية فلا
حاجة في ابقائها في النية الى الشرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا
قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما
يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل
الفعل المعلل به اي الذي فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك
اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ
زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود
احدهما بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود
بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ابتغاء للصلح بين الفريقين

بان يعتبر زمان الضرب
او لانه اعتبر زمان
التاديب لان الضرب
بسبب حتى الخروج المتاديب

فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرايط لانه بهذه الشرايط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الراي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لان بين للزوم الظرفية لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو مذكور بعد الواو واحترز عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل واقعا ذلك الفعل سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو

۲ الظرف وصاحبه

سرت

المفعول معه

سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا يعمل بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها احضر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فتناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جايزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب نحو جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بالتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شأنك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جايز ولم يجز عطف عمرا على الشأن اذ السؤال عن شأنهما لا عن شأن احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يأتيه فمعنى ما شأنك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما تصنع

مالك وزيدا ما تصنع زيدا ومعنى ...

زيد وعمرو الحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة
الفاعل او المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة
تخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين
هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدا اي نحو زيد العالم اخوك وبقيد
الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول
مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول به وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع
فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمروا راكبين لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل
او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج
عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي
معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى
يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول
اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى
الفاعل او المفعول وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه
بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا
كان المضاف فاعلا او مفعولا به يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقام
فكانه الفاعل او المفعول به نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه
فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم مقامه بل نتبع منه ابراهيم وان يأكل
اخاه مقام يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف
اليه

اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه
مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن
هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله والدابر
مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول
ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل وتبين
على صيغة المجهول التفعيل وجعل الجار متعلق به لا بالمفعول دخل فيه الحال من
المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى التعميم الفاعل والمفعول لكن لا يدخل
ما وقع حالا عن المضاف اليه نحو ضربت زيدا قائما مثال للفظ الملفوظ حقيقة
فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما حقيقة وزيد في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ
حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار معنى خارج عنه والضمير
المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ
هذا او الاشتمال انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام
اشير وانبه ويصير زيد به مفعولا حقيقة بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير
وانبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية
وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد
في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل
وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان

ملفوظا له

لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار

لفظيا

والمجرور

الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة
نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره
كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه
في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا
وشرطها اي شرط الحال ان يكون نكرة لان النكرة اصل والغرض هو تقييد الحدث
المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها
معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها
بكون صاحب الحال معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك
ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو
جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل
امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام
نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما
عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور المذكورة
وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروطة
بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها
معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد
تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها
معرفة مبتداء وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان يكون نكرة واما واقع قوله وارسلها العراك.
ولم يذدها ولم يشفق على نقص الدخال البيت للبيد يصف الحمار الوحشي والاتن

بقوله ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين المرسل
وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق
اي لم يخف على نقص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال والدخال
هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين
ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها
في بعض والمعنى على نقص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل ما تاول بالنكرة
فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما
انها مصادر لافعال محذوفة اي يعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده
وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على
المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا
ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كالان حسن الوجه في صورة
المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها
شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة وجب تقديمها
اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها لانهما في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا
يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في غير الموضع
وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو وقاعدا
على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وان كان ما هو مقدر بالفعل
او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل
او شبهه فمعنى هذا الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا كلاف

اي بخلاف اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقديم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار وقائما مع تاخير المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز زيد قائما في الدار اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن

الكاف

الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة المصدر اي ارسالا كافة وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا فلا حاجة الى ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا الاشتقاق في الحال وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق في مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فانهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا او ارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشئ واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم يكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا ان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه

بسرا وهذا اليس بصحيح لانه يحكى ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تقييد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع الاسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون اى الحال جملة لدلالتها على هيئة كالمفردات فيصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية محتملة الصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجراؤها عليه فى قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا يصح ان يحكم بها على شئ ولما كانت الجملة مستقلة كفى الافادة لا تقتضى ارتباطها بغيرها والحال مرتبط بغيرها واذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة يربطها الى صاحبها وهى الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اى الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير من القوة الاسمية فى الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها فى غاية القوة نحو جئت وانا راكب او جاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها يدل على الرابطة فى اول الامر فاكتفى بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وادم بين الماء والطين وهذا اى الرابط بالواو وحدها او بهما مع الضمير انما يكون فى الحال المنتقلة واما فى المؤكدة فلا يجوز الواو نحو هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع فى الابتداء فلا يدل على الرابطة فى اول الامر نحو كلمته فوه الى فى فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اى الجملة الفعلية التى يكون فيها مضارعا

مثبتا

مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جاءنى زيد يسرع ده سواها اى سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجملة المشتملة على المضارع المنفى والماضى المثبت والمنفى والواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفى نحو جاءنى زيد وما يتكلم غلامه او جاءنى زيد ما يتكلم غلامه او جاءنى زيد ما يتكلم عمرو والماضى المثبت نحو جاءنى زيد وقد ضرب غلامه او جاءنى قد ضرب غلامه زيد او جاءنى زيد وقد ضرب عمرو والماضى المنفى نحو جاءنى زيد وما ضرب غلامه او جاءنى زيد ما ضرب غلامه او جاءنى زيد وما ضرب عمرو ولا بد فى الماضى المثبت لا المنفى من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضى الى الحال لغة على الماضى المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه لما زمان صدور الفعل من ذى الحال او وقوعه عليه تجوزا لان المتبادر من الماضى المثبت اذا وقع حالا ان مضيه بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا الخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة فى اللفظ نحو جاءنى زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت صدورهم وهذا مذهب بخلاف سيبويه فانه لا يجوز ان حذف قد فسيبويه يؤول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوله قوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما يشترط ذلك فى المثبت دون المنفى بلا قاطع

حال لغة زمان متكلم

والمبرد ح

لاستمرار النفى ح

مشتمل على الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي
الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال
المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او متداخلة كقولك
راكبا لمن تقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى
ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب
حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي
لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد
للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب
في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته
وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته
اي تحققت ذلك وصرت منها على يقين او اثبته حال كونه عطوفا وقال
صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان تقديره تحققه عطوفا وشرطها اي شرط
وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما تؤكد
لبعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه
اسمية احترز به عما اذا كانت جملة فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال
صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد
هاهنا من قيد آخر وهو ان يكون جزءا تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان
للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو
الله شهد قائما بالقسط التمييز ما يرفع اي الاسم الذي يرفع

التمييز

الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم المنحية فهو ليس ما يرفع الابهام
عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد المعين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى
الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت
مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رايت عينا
جارية فان قوله جارية ترفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع
بل ناشئ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن
اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط
استعماله في جزئياته لكل جزئي جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في
واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له والمستعمل
فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث
انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر
فان لفظ كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان
عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي
عن ذات لا عن وصف احترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل
مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف
كالربع وعما هو اكثر منه كالمن والمنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي فانه لا يعلم
منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث صفته فانه لا يعلم
منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوضعي الثابت

فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي او مكي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل رطل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما ترفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اي تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد ويعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره فيبينه غالبا اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا تحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسيأتي ذكر مميز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اختصر المصنف على الامثلة الثلاثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة

مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم المفرد بهذه الاشياء شابه الفعل المتعدي اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشبه به التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يقع به اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان تقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشتمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين نوعا جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية والشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين المفرد او بنون التي للتثنية فانه لا تم الاسم بها اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين

ونون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف
نحو رطل زيتا ومنوان سمنا والا اي وان لم يكن بتنوين او نون التثنية
بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا تجوز الاضافة الا قليلة في نون الجمع نحو عشرون درهما
اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف
اي غير المميز نحو عشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز
للزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه
اراد اليوم العشرين من رمضان ولا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا على
قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على مفرد مقدار اي الاول
كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفع عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد
ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار
الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار
اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة والقصور غير المقدار عن طلب
التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة
والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه
عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان
الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع
عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابله ما في هذا القسم للمفرد
المذكور في القسم الاول انما هي النسبة المجردة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما
ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء

عشرين من رمضان او اراد صح

اسم المفعول

التمييز

او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها
او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل
ما كان فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز
فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون
لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان
المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله
وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من
المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز
الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب
عنه والدار عين غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي يحتمل
لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منهما متعلق المنتصب
عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل اعجبني طيبه نفسا
وتركه لانه اظهر التمييزات ولا خفاء به وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه
الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان
التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز المورد
على ان يكون فيه الضمير مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان
ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما
والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير العرب
فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم الفاعل من الفراسة بالفتح

مصدر فرس بالضم الرأي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر مع التوزين ثم ان
اي عنه التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه ايهاما لا صفة جعله لما انتصب
عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة
له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا اي رفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون
تمييزا اي رفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القراين والاحوال مثل ابا في طاب زيد
ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد
اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن
متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم
يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه انما يصح جعله لما انتصب عنه فهو
لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاشياء ليست
نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد
وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي
فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه
وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته سواء كانت
لموافقة لما انتصب عنه زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء او المعنى
في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين
اذا اردت ابا وجدا وطاب زيد آباء اذا اردت ابا واجدادا له فعلى
كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته
اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح ان تطلق

يعم

نحو طاب

على المثنى والمجموع الا اذا كانت التمييز جنسا تقع على القليل والكثير فانه اذا قصد
تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة
اطلاقه على القليل والكثير ولا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان
علما والزيدون علما الا ان تقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها
النوعية فانه لا بد من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون
علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من
العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة
مثل لله دره فارسا او ما ولدتها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية
كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا
والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا
يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق
مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته
اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت الصفة
صفة له ومطابقة اياه والمراد بمطابقته الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع و
التذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال
ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس
او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من
قايل يؤيد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال وايضا المقصود مدحه
بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفة

الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي
درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابهته
للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكر ثانيا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح
المذاهب لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او غير الصريح من كونه
من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا له اذا
جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها واذا جعلته متعديا
نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل وكذا ما هو
بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى
فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء
الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لاجل
تمييزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك كقولهم مثل
قولك زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد
هو التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان الاسناد الى
الى حقيقة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز
في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا
للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقدم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمى
الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومتمسكهما في هذا التجويز قول
الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب

على تقدير

المستثنى

على تقدير قراءة تأنيث الضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها
مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فظاهر كاد للحبيب ونفسا تمييزا
عن نسبة كاد اليه اى وما كاد الحبيب نفسه تطيب فلا يتمسك وما قيل يحتمل
ان يحمل البيت على تقدير تأنيث الضمير على هذا الوجه بان يكون تأنيث
الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب
تطيب تكلف وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى اى ما يطلق لفظ
المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومية هذا الوجه الغير
المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما
لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته متصل
ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج
كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد احترز به عن نحو ما جاءني احد الا زيدا او افراد
مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو جاءني
القوم الا زيدا او تقديرا اى مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اى ما جاءني
احد الا زيد بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم لكن
زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير
مخرج عن متعدد واحترز به عن نحو جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى
الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس
كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد ولم
يكن نحو جاءني القوم الا حمارا او هو اى المستثنى مطلقا حيث علم اولا

وما جاءني القوم الا زيدا او

بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما سيغطيه من تعريف قسميه اعني المذكور
بعد الا واخواتها سوا كان مخرجا او غير مخرج وهذا لم يعرف علي حده ما
للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما
غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى
لئلا يدخل غيره في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني
القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب
النصب على ما يجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب
تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرات الا اليوم كذا فانه منصوب
على الظرفية لا على الاستثناء بدليل الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا
على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا او خلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد
انما هو لاخراج قرئ فيه الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب
المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المقدم او معنى
الفعل المتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل ومعناه تعلقا معنويا اذ له نسبة
الا ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما
عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى
مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا
القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا
اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد
الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبائل

كثيرون

كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع
مطلق منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر
الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق التروية
والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما
ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو جاءني القوم الا حمارا فههنا يجوزون
البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجاز
في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله
فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا
او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا
من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا
يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول
بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل
الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال
في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى بالا التي هي ام
الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى الفاعل
منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير نحو جاءني القوم عدا او خلا
مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم
يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر
اي النصب بهما انما هو في الاكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت

وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر
بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا
اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني
القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا والتقدير خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية
بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم
او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل
اي جاءوا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا ونقل
عن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند
المصنف او لم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس
نحو جاءني القوم ليس زيدا او بعد لا يكون نحو يجيء اهلك لا يكون بشرا
وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار
اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور
او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية
واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ
ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى
النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير
المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا احترازا عما
اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرها في كلام غير
موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر

والحال

والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب
على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام
غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى
بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء
ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء
ونحو ما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار
او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختير البدل في هذه الصور
لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة
وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى
على حسب العوامل اي ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى
منه غير مذكور ويخص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى
منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال
ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب وانما اشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل
ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضربك المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد
اذ لا يصح ان يضربك كل احد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان
يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه
الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد
بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأته الا يوم
كذا اي اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا الظهور انه لا يريد المتكلم

جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك وللقايل ان يقول كما
لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم
المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما جاءني الا زيد فينبغي
ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى والا فلا يصح مثل قرات الا يوم
كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا
زيد وان تخصص المستثنى منه بكل احد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة
فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جايزة مع القرينة
وغير جايزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب في الايجاب والغالب عدم
استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء
تعلق الفعل بها ودخول الغير واحدا ايالها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق
الفعل بها ودخول الغير واحدا اياها فما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين
قولك قرات الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين
من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها فيه في الثاني فلو
قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من
القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر
ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك
في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثمه اي من اجل ان المفرغ لا يكون
في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال
ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دايما على جميع الصفات

٧٥

الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على
ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل الكلام ذلك
على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات
الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن
انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء
الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور
منه الضرب من معارفك او المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك واذا
تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي
يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل
ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على
لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو مرفوع محمول على محل
احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبا به اي لا يعتد به فشيء
مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبا به ليس في كثير
من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة للشيء المستثنى قيل انما وصفه به لئلا
يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان
يزيد عليه صفته غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفته
غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى
لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا
لانتقاض النفي بالا لانها لتوكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ

وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة
من في الاثبات وذلك غير جائز في الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل
المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحته
شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل
فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا
الا شيء لو حمل المستثنى منه لا بد من تقديرها كذلك ليعمل فيه وما ولا لا يقدران لا
حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل او حكما اذ النفي بخروجه على المبدل — على لفظ المستثنى ح
منه واعتبر سرايته بحكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى
المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض
النفي بالا لانهما اي ما ولا عاملتان للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في
هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فهو مرفوع على انه محمول على
محل احد وهو الرفع بالابتداء ومنصوب على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع — مرفوع ح
بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب
وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا الحمل على المحل
البعيد لا القريب قلت لان عمله القريب انما هو بعمل لا فيه بمعنى النفي
وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس
زيدا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية — شبيها ح
لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العامل وهو اي
ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثمة اي ومن اجل ان عمل

ليس

ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس
في قائما والحال انه انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال
ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض بالا والمستثنى مخفوض اي
مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او
كسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في
الاكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر
ومعناها بتنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا
حاشا زيدا اي برأه الله تعالى عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء — باب ح
دون الصفة الذي هو حكم باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل
المذكور فيما سبق فكانه لما انجر المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه
وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام
معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما يقول جاءني رجل غير
زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا و
استعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل
منهما في مغايرة ما بعدها لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة — بل
لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع
اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما
قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعدما كان غير مذكور ايكون
متعدد الموافق حالها صفة حالها الا استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء

من مستثنى منه متعدد فلا يقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد
اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم ورهط وان يكون
مثنى فدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكورا اي منكرا اي لا يعرف
باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير
الاستغراق وعلى تقدير ان يراد به الى جاءه يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء
المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يراد به الى جاءه لم يكن زيد
منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستوفى
نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منهم معلوم العدد كقوله على عشرة
دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا
على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء كقولك
كل رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود
هذه الشرايط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر
الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبا
فقيدنا بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني
مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا
والا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه
في بيان هذه القاعدة كقوله لو كان فيهما اي في السماء والارض الهة جمع اله ولا
دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن
الانتظام فالا في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور وهي الهة فتعذر

الحهد

دراهم ح

دراهم ح

في تعذر الاستثناء عند وجود
ابه المحصور يلزم ... قطعا
والمنقطع يلزم عدم دخوله قطعا
والجمع المنكر غير المحصور يتناول
جماعة غير معين لا يجزم ... بالتناول
... ولا عدمه ... فلا
... صحة الاستثناء

الاستثناء لعدم دخول الله في الهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء
وفي الاية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى
لو كان فيهما الهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما
الهة مستثنى عنها الله وهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون ح فيهما
الهة غير مستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل
على انه ليس فيهما الهة غير الله واذا لم يكن فيهما الهة غير الله يجب ان لا
يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره
اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء صح ومذهب سيبويه جواز
وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء فقال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد
ان يكون الا صفة لاحد وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه
اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء
والا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال
في البيت شذوذان آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور
وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل
بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل في اعراب سوى وسواء النصب على الظرف
اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى او سواء زيد فكانك
قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فيهما عنده لازم الظرفية
وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا
وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا

وزعم الاخفش ان سواء اذا اخبر به عن الظرفية ايضا نصبوه لاستنكار الرفع
فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما
غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها
ستعرفها في قسم الفعل ان شاء الله هو المسند بعد دخولها اي دخول
كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده
الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور
بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء المقدم على تقرره
لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب
ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم لانه يقال يصدق على يضرب وقائم
في هذين المثالين المعرف وليس من افراد المعرف ويمكن ان يقال في
جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل وردت عليه كان
سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره
اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرائطه
على ما سبق في بحث المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه
معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها
في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب
فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا وكان هذا زيد بخلاف
المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه
بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها

الخبر ح

جميع

جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف
عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا
يحذف شيء من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بجواز الحذف لكثرة استعمالها
في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم
ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو
اقواها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا
على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير
فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا
اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها
بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله بعينه
كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا
انطلقت فالاصل لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت
كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد
ان المفتوحة في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر
على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة
واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعل به ما عمل
بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المصنف على
الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها ستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى

ونحو ان خير فخيرا

هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كلها من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا او لا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظ لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة اي اسما نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بعدها من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها

بالمضاف

النسخ

بالمضاف قوله لك على الفتح المشهورة من تسمية المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء شرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به كانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك وعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا بمضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقهما النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل على الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء الشرط النكارة او مفصولا بينه وبين لا اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء الشرط كونه مضافا او مشبها به او لا وهي ستة صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد

في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا
امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب
في جميع هذه الصور التي الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر
لا التي لنفي الجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التأثير مع الفصل
والتكرير اي وجب تكرير اسمه نكرة مطلقا لا بعينه اما في المعرفة ليكون
كالعوض عما في النكرة من معنى نفي الاحاد وفي النكرة ليكون مطابقا
لما هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار رجل ام امرأة معنى دخل
وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن
لها كهذه القضية هذا جواب عن سؤال مقدر على قوله وان كان معرفة وجب
الرفع والتكرير فان الاسم فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي رضي عليه السلام
عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه متأول
بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فانه مثل لا يتوغل في الابهام
لا يتعرف بالاضافة اما المعرفة او بتأويله بفيصل بفصل بين الحق والباطل
لاشتهاره رضي الله عنه عليه السلام بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا
التأويل ايراده حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل
لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان
عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب
التوجيه فانها بحسب التوجيه يزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا
بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف

مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف
جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى
استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي
لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب
الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتأكيد النفي والثاني معطوف على الاول
فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز
ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث
فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا
الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف
على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر
لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة و
الرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله
حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ومكرر لا امران منها ايضا
والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف بان عمل لا بمعنى ليس
قليل وفتح نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس و
ضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل
لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الالغاء التكرير فقط
وقد حصل هنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب فهذا
في التوجيه الاول متعين بعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة

الرابع [illegible]

الا ابه والا يلزم ان يكون قوله الا اباه منصوبا ومرفوعا على التوجيه الثاني

يحتمل ان يكون من قبيل عطف المفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كا لا يخفى واذا

دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل اي عمل لا اي تبقى تاثيرها في

مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها

اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فيقول

الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه ان حالها

الا في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف في

ذلك الاندلسي وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف

الافعال مثل ان لو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا

تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا

جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام

ولكنه حرف موضوع للتحضيض براسه فكانه قال الا تروني رجلا جزاه خيرا

هلا ترونني رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخل عليها

همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نون للضرورة

النحو ونعت اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل

ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احترازا عن مثل

لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني

احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة مفردا احترازا

عن المفعول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد مغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت

لجعله لفظا بالسكت

لمكان

٧٦

لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني

في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية

فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني ويبني على الفتح ثم جيء

بنعت لا يجوز بناؤه على الفتح مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه

نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع

كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس يليه لتوسط التابع بينهما وهو بان

الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعها في الاعراب دون البناء ورفع حملا على

محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح

وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب

اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ والمحل

القريب وقد مرت امثلته في بيان فوايد القيود والعطف على اسم لا المبني

اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة

وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم

في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ اي لفظ لا المبني ويجعل منصوبا

او بان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جايز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعطف

ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي

منفي فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر

ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا وساير

التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا

ذكره الاندلسي في مثل لا ابا له ولا غلامي له ان كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جايز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبر لها وقد جاء على قلة مثل لا ابا له ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون هو باب ذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم لا في هذين التركيبين للمضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف بمعنى الاضافة وهو الاختصاص اذ المعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامي له جايز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي مشاركة هذين التركيبين لما اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم ما يفهم من غيره ومن ثمة اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها

بتركيب

فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى [illegible]

بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه وليس ان مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المنفي وبناء على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة منه اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا النفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالف فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد اللام المقدرة وحكم المصنف بفساده لما عرفت ويحذف اي اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلت الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلته حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهي اي خبرية خبرهما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل كونهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل

الخبر خبراً لها انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى
اعمالها لا يجعلون الخبر خبراً لها ولا الاسم اسماً لها بل هما مبتدا وخبر على
ما كانا عليه قبل دخولها عليهما ولغة الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل
قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو
ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وان
زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا
نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي
عملها اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلاثة اما اذا زيدت ان فلان
العامل ضعيف عمله لشبهه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض
النفي فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغيير
الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على خبرها بموجب بكسر الجيم
اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد معتمدا بل مسافر وما
عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونه بمنزلة
الا في نقض النفي المجرورات هو اي اسم اشتمل لينحصر في الظروف الاواخر
التي هي محل الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي
علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة
او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان
الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه

وان كان

٧٨

وان كان بما عرفه من تكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف
المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية
الا انه يكون داخلا في تعريفه والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح
المشهور بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه
على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا وهو كل اسم حقيقة او حكما ليشمل
الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصدر
نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت
بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره
وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة
فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد
لانجر فالتقدير اي لتقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو
كان فعلا لا بد ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجرد اي متعر عنه
تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة
لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا
الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص
او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم
المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث لم [illegible] تقدير
حرف الجر في الاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المص في المتن
لانه لم يك تاويل التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او [illegible]

والصريح في شرحه ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة
بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين بتقدير حرف الجر فيهما لا في المتن ولا في
شرحه ولم ينقل عنه شئ فيه من يبين مضغاته وقد تكلف بعضهم في اضافة
الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام لتقوية العمل اي
ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من
البيانية فان ذكر الوجه في قولك جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التميز
فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شئ منه حسن فاذا
ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص
فلا يصح ان الاضافة لا يفيد الا التخفيف في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص
واقع قبل الاضافة فلا يكون ما تفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة
الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي
منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية
اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها
ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة
كغلام زيد او كانت صفة ولكنه غير مضاف الى معمولها بل الى غيره كمصارع
مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي
الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في مضاف اليه
عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا

ظرفاله

ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيد اليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه
فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس
المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا
على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه
اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف او ان كان
ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساوله كليث واسد
او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنع واما اخص
مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى
اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة
بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة
فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم
انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص
الذي هو مدلول اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع
الاشكال عن كثير من موارد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات
البعيدة مثل كل رجل وكل واحد واما كون الاضافة بمعنى في فقليل
في استعمالاتهم ورد على اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى
ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان
قلت فعلى هذا يمكن ان الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام
للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة

بمعنى في قليلا ردّها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة
بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى ان لا تجعل قسما على حدة نحو غلام
زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة
بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب
واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف
مع المضاف اليه المعرفة لان هيئته التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة
للدلالة على معلومية المضاف لا ان الاشارة الى معين يستلزم معلوميته
المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال
جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي
موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع
لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما
لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام
الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيرية كقولك عليك بالحركة
غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من
الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد
الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد اي الاضافة المعنوية تخصيصا اي
تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الاشتراك
ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل

مع المضاف اليه

وغلام

وغلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امراة وقلت الشركة فيه
وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف فان كان المعرفة من التعريف
فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى
بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده
وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان
معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة
لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت
الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا
تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في النجم والثريا والصعق
وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فانهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم
ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او
الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما
لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف
بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه
من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار
ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما
استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلاث الاثافي
والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله الف الدينار فعلى البدل

حاصله ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازالت مقتضى الوضع الاول بخلاف الاضافة فانها لما لم تكن وضعا ثانيا لم تزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيف المعرفة لادت الى اجتماع التعريفين عف

دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما
اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير
معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل
الى معموله وحسن الوجه من قبيل اضافة صفة المشبهة الى فاعلها لا تفيد الاضافة
اللفظية فايدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ
لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء كالسقاط في اللفظ
بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف
فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف
نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربوا زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط
بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف
الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما
في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف
في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة
ومن ثم اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد
من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة
الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع
تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون
المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان

المشار اليه بثم وهو مجموع امور ثلثة وهو وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف
وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص فيستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا
يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل الجواز
ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص
ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربوا زيد لحصول افادة اللفظية
التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب
انما يسقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء
التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب
تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة مباحثه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب
زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف
بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم
لان القول بتاخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر و
اما لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها
بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب
الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص
عنه بقوله وضعيف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى
في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم
الفايدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال
المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الطرف فانه يحتمل النصب

بخشنده صدف فم سفید با چرانند ان ناقها در حالتی که بوز ایشولا
و مرکب شده ان چرانند به بچال ایها اطفال شرا با در حالتی که
کشیده میشود به بچال ان اطفال ن ه ه ه

على المحل او على انه مفعول معه اولانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه
كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب
على سخلتها بدون العطف في البيت بجامع الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا
يزجى خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق
يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلاثة الاثواب
كما هو مذهب الكوفيون وعبدها اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها
او عبدها حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات
النتائج حال من المائة يزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق فاعله
ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها
مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا تنكشف الا بعد معرفة حركة
حرف الروي من القصيدة واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب
المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء
التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو
جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعولية
ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفا باللام
وهذا الاشتراك مفقود في الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق
والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت حملا وكذا
اشباهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما في من قال اي في قول من قال يعني سيبويه
واتباعه انه اي الضارب في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف

منصوب

٨٣

منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه
لا يحتاج في جوازه الى حمل حملا اي المحمولية على ضاربك فانه دال على المفعول له
والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين
مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم
ينظروا الى التحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة
بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا
الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر
متصل محذوف تنوينه قبل الاضافة لا بالاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما
ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف
لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه
يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا
ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال
الكاف لا للاضافة وللقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب
اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا
فصار ضاربك وحصل التخفيف حينئذ ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد
حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما
قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والله اعلم
انما حمل قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله والضارب الرجل
والضاربك حملا على نظيريهما على الاجوبة عن سند لان الفراء على جواز

الضارب زيد عن جانب المص على موافقة لبعض الشارحين ولكان تحمل كل واحدة
منها اشارة لما مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد
بمعنى توبه وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعيف عطف
المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط
العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل
بالضعف لانه قد يتحمل فى المعطوف ما لا يتحمل فى المعطوف عليه وما يندفع
به ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وان جعل
كل من الصور بجميع الاخيرتين امامسئلة على حدتها ظاهر وتضمن الرد على الفراء
فى الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفيد بالتركيب
التركيب الوصفى بحاله لان لكل من هيئتى التركيب الوصفى والاضافى معنى اخر
لا يقوم احدهما مقام الاخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها
فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد
خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة
بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله ولا يضاف
موصوف الى صفته نحو مسجد الجامع وجانب الغربى وصلوة الاولى وبقلة
الحمقاء فان فى كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان
الجامع صفة المسجد والغربى صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء
صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب
متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين

احدهما ان يكون

احدهما ان يكون الوقت مقدرا فى نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه
والجامع صفة للوقت المقدر فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه
ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه
منطويا عليه فيكون الجامع بمنزلة الصفات الغالبة مضافا المسجد اليه
فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى
هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة
الاولى وبقلة الحبة الحمقاء وعلى الاحتمالين المذكورين لكن
هذا التاويل لا يتمشى فى جانب الغربى فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب
بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان
جزء وكل فالمكان الذى اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية
والمكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فتستقيم المعنى
ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد
قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت
الصفة على الموصوف فاضيف اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة
من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا التخصيص لكونه
صالحا لان يكون قطيفة وغيرها اضافوه الى جنسه الذى يتخصص به كما اضافوا
خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس
مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم
مماثل اى مشابه للمضاف اليه فى العموم والخصوص الى عليه ذلك المضاف اليه سواء
المماثلة فى الكلام لئن يكون مدلولاهما شخصا واحدا يتحد افرادهما سواء كانا مترادفين

كان مترادفين ككليث واسد في الاعيان والجثث وحبس ومنع في المعاني والاحداث
او غير مترادفين نحو متن ويابي في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر
المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث والحال لا يفيد الا ما يفيده رايت
ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث
اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وجميع الشيء
فانه اي المضاف فيهما يختص به اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى
على عمومه سواء افادة الاضافة التعريف او التخصيص واما فائدة العلم عن الشيء اذا كان
اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم
مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى
واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه متأول بجعل احدهما
على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني
مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب
اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره
حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء ما قبلها ساكن وانما كان ملحقا
بالصحيح لان سكون حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة لما رفعت
خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون
في الوقوع بعد استراحة اللسان او لا تثقل عليها الحركة بعد السكون يعني في الابتداء
كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح
وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلفوا

في ان

في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد
هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى
على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخر
الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة
لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها
اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء ثم تحرك ياء المتكلم وتدغم في الياء
نحو عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره
بسبب القلب وان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء
ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمي
اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء
صار مسلمي وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء
والاولى منهما ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت
واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء
ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرا فحركت بالحركة المناسبة
لها فقيل مسلمي وان كانت قبل الواو والياء تبقى فتحة ما قبلها مفتوحا
كقولك مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي لخفة الفتح وفتحت
الياء اي ياء المتكلم في الصورة الثلث لا لكنها اي للزوم
التقاء ان كنتي ان لم يحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء
الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخ وابو

فالحال في اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي
مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ
برد اللام الفعل فيهما وهو الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء
وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابيّ مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب
لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المص بان ذلك خلاف القياس
واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي الجمع اب فاصله
ابين سقطت النون في الاضافة فجمعت ياءان فادغمت الاولى
في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبيّن اصواتنا
بكين وفدّيننا بالابينا اي لما تسمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا آباءنا
فداءكم وتقول اي امرءة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهني
بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي
لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور مخالف مذهب الجمهور وان نقل
عن بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال فيّ فم حال اضافته
الى ياء المتكلم فيّ بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد
استعمالاته وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن
الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب
وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من
الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم اخيك ورايت حما اخيك
ومررت بحم اخيك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء اخيك

ورايت

ورايت حمأ او حماءك ومررت بحمء وحماءك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو
وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال
هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي جواز هذه
ثم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجيء
هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي
في الافراد والاضافة ويقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك
ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة
الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على
سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه
كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته
الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو
عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع
وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل
كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان ان وضرب ضرب لعدم كونهما
من افراد المحدود كل ثان اي متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في المرتبة الثانية
منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه اي

الخاص هم

سبب الشيوع

في المرتبة الاولى

بجنس اعراب تابعه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب متبوعه ناشئا كلاهما من جهة واحدة
شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في المرتبة الثانية
منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناشئ من جهة واحدة
شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه
مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشتمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان واخواتها
واخواتها وثاني مفعولي ظننت وعلمت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر
المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء
لان العامل في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية
للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن
حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت
من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة
وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من
جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق
اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء
الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها
لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة
التابع والحد هو مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما دخل عليه
كل افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود

فهنا لعدم

حسن شرح مر

فهنا لعدم ذكره غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع فيكون جمعه ومنعه كالمنصوص
عليه النعت تابع للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئته تركيبه
مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة
من المواد احتراز عن ساير التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد
علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التأكيد في مثل قولك جاءني القوم
كلهم لدلالته كلهم على معنى الشمول في العموم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول
معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد
غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها
بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في
متبوعها اي في مادة كانت وفايدته اي فايدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل
عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح
نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد
مثل نفخة واحدة اذ الواحدة يفهم من التاء في نفخة فاكدتها بواحدة ولما كان غالب
مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت
حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل
اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه
اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما
اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان الذات
منسوبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا في بعض الاستعمال

قصدهم

پسندیده شده

بالابدال في بعض المواضع على حصول معنى للذات ما وح يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها
لا يدل على ذلك وح لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في
الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان
يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع
نعتا وفي مثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل
على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات
المبهمة فلهذا يصح ان يقع الرجل صفة لهذا او في المواضع الاخرى
التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل
بدل عن اسم الاشارة ~~وبعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة~~
وبعضهم انه عطف البيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه
فلهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي هذا
المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة ويوصف الى
النكرة المعرفة بالجملة الخبرية التي اي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى
في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية انما قيد في متبوعه
الجملة بالخبرية لان الانشائية لا يقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت
جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه
ويلزم فيها الضمير الراجع الى النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه
قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط لكونه اجنبية بالنسبة الى الموصوف
فلا يصح ان يقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم والوصف بحال الموصوف

اي بحال

اي بحال قائم نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه
اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل
حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول
اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها
في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها
المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او
فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على
المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة
الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب
اثنان وفي الباقي من تلك الامور العشرة وهو ايضا خمسة الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان
مفردا او مثنى او مجموعا افرد النعت كما يفرد الفعل وان كان مذكرا
او مؤنثا حقيقيا بلا فصل يطابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير
والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث
جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلامهما
غلامهما مثل يقعد غلامهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم
ومررت بامراة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم
جاريته وبرجل معمور او معمورة داره وامراة قائم او قائمة في الدار جاريته

مثل يعمر او تعمر داره وبرجل

مثل تقوم او تقوم في الدار جارية فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول
وهو الوصف كحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان في عمله كالضمير
المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية
والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث
وكذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة
ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل
يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلت
المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها
ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرج من تبعيته الفعل
في الخمسة البواقي عن هذه التبعية كما عرفت اكتفي فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف
الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم
التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته لكونه كالفعل بالنسبة
الى الظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثمة اي من اجل كون الوصف
الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن
ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام
رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع
في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعيف
قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم
المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر

فلم يكن قعود

٨٨

فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج
الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا
مقدما على المبتدا والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح
الوصف المادح والذام وغيرهما كالترحم ولا يوصف به لانه ليس في المضمر
معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام
معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشيخ
الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه بيّن وذكر بقوله والموصوف
اخص او مساو اي الموصوف المؤقت اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من
الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون الحمل من الصفة
في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها
والمنقول عن سيبويه وعليه الجمهور النحاة من اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم
الاشاره ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة ومن ثم اي من اجل ان
الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام الآخر او
الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف
نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى الكلمة
الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة
نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه
او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف

فان لها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص منعتا لغير اخص فهو محمول على البدل
عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب الاشارة
بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه
بذي اللام والموصول والمضاف اما احدها فللابهام الواقع في هذا الباب
بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور
بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف لمكتسب التعريف من المضاف اليه لانه
كالاستعارة من المستغير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام
لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل
مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثم اي من اجل ان التزام
وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف
مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام
لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه
انسان بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبته
الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة
متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك
النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها كذا جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع
لانه معطوف على زيد فقصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام
وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه
ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احترازا عن غير البدل من التوابع

لانها

٨٩

لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احترازا عن
البدل فان متبوعه قبل لخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن | لانه المقصود دون
وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع
والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا
بالنسبة ان لا يذكر لتوطية ذكر التابع وبكون التابع مقصودا
بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال بدون
شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودة
بالنسبة بهذا المعنى ولما تم الحد باذكره جعل وحتى اردفه للزيادة
التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد حروف
العشرة ويأتي في تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد
وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
لان الحرف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والتاجر
والدبير فان الصفة الداخل عليها حرف العطف كالتاجر والدبير يصدق على
احديهما كونها صفة لزيد تابعة له تبعية المعطوف عليه واضربها كونها معطوفة
على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة من حيثها الاولى
انها تابع صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف
العطف بين شيئين لا يلزم منه ان يكون العطف الثاني على الاول فلو
لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من حيثها الاولى
في حد المعطوف مع ان هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد

جوز الزمخشري وقوع الواو بين الصفة والموصوف لتأكيد اللصوق
في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل في مباحث
الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها
منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة
ونقل عن المص انه قال في امالي الكافية ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل مثل | المآ نقل في نحو
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف
على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول
العطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد المعطوف
كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه
نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها فيها على ما يدل
عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفة
وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف
على المضمر المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا او مستترا الا
المنفصل أكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع
كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى
من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا
تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل
لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث | المتصل
الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتأكيده فيحصل نوع

الاستقلال

49

[illegible] التأكيد لان المعطوف
[illegible] معطوف الفا تاكيدا
[illegible] انت وزيد لم يكن
[illegible] وزيدا لم يكن
[illegible] مثل ضربت انا وزيد
[illegible] المرفوع المتصل وهي
[illegible] الكلام لوجود المنفصل
[illegible] فصل قبل حرف العطف
[illegible] ولا انا فان المعطوف
[illegible] وانما قال يجوز ترك فانه
[illegible] والنون وقد لا يؤكد
[illegible] ان التأكيد بالمنفصل
[illegible] ولكن على قبح والكوفيون
[illegible] اكيد الى فضل حرف كان
[illegible] الاتصال الفاعل
[illegible] انفصاله والمجرور لا
ينفصل عن جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف
الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في بحث المضمرات حتى يؤكد
به اولا ثم يعطف عليه كما في المرفوع المتصل وفي سورة المرفوع لم

[illegible]

مبلغ [illegible] رايج [illegible]

[illegible] طلب [illegible]

بتوسط حاجی محمد تقی [illegible]

واصل این [illegible]

١٢٩٧

شهر محرم الحرام

[illegible]

لانه بترك يظهر ان ذكر المنفصل ... منفصل
... و ان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز
افراده ... اتصل به بتاكيده فيحصل الوقوع

الاستقلال

الاستقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذه التاكيد لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا
وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت و زيد لم يكن
كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك و زيدا لم يكن
كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد
وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين المضمر المرفوع المتصل وبين
ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام لوجود المنفصل
فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف
نحو ضربت اليوم و زيدا وبعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف
هو اباؤنا ولا زايدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه
قد يؤكد بالمنفصل في الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد
والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل
هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل ولكن على قبح والكوفيون
يجوزونه بلا قبح واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض حرفا كان
او اسما لان الاتصال المضمر المجرور بجاره اشد من الاتصال الفاعل
المتصل بفعله لان الفاعل الا لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا
ينفصل عن جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف
الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في بحث المضمرات حتى يؤكد
به اولا ثم يعطف عليه كما في المرفوع المتصل وفي مشاركة المرفوع لذلك

جوز الزمخشري وقوع الواو بين الصفة والموصوف لتأكيد اللصوق
في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل في مباحث
الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا لها
منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع متوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة
ونقل عن المص انه قال في امالي الكافية ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل الا نقل في نحو
تابع متوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف
على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول
العطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد المعطوف
كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه
نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها فيها على ما يدل
عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفة
وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف
على المضمر المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا او مستترا لا
المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع
كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى
من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا
تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل
لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث المتصل صح
الحقيقة بدليل جواز انفراده عما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع

الاستقلال

الاستقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذه التأكيد لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا
وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن
كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن
كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التأكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد
وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين المضمر المرفوع المتصل وبين
ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التأكيد لانه قد طال الكلام لوجود المنفصل
فحسن الاختصار بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف
نحو ضربت اليوم وزيد وبعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف
هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتأكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه
قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد
والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل
هو الاولى ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل ولكن على قبح والكوفيون
يجوزونه بلا قبح واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الجار حرفا كان
او اسما لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل بفعله
المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا
ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف
الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في بحث المضمرات حتى يؤكد
به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي [illegible]

ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا فى جواز ترك التاكيد بالمنفصل للا ختصار
فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة
العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بينى وبين زيد والمعطوف هو المجرور
فقط والعامل مكرر وجره بالاول والثانى كالعدم معنى بدليل قولهم بينى وبينك
اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثانى كما فى الحرف الزايد وكفى
بالله شهيدا وهذا الذى ذكرناه اعنى لزوم اعادة الجار فى حال السعة
والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون
ترك الاعادة فى حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد
المرفوع المتصل فى نحو جاؤا فى كلهم والابدال منه نحو اعجبتنى جاك من غير شرط
تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور نحو مررت بك نفسك
والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف فى الاول
الا بعد التاكيد بالمنفصل وفى الثانى الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد
والبدل فى الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما
ليسا باجنبيين لمتبوعهما فلا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين
متبوعهما فلا حاجة فى ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زايدة بخلاف
العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه
من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل فى المرفوع وباعادة
الجار فى المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب
المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما
بقوى

فى المعطوف عليه والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال
العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا فى المعطوف
وانما قلنا فى الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة
له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع فان المعطوف فيها ليس فى حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط
ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا فى المعطوف احترازا عن مثل قولنا
يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس فى حكمه
من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضى تجرده عن اللام هو اجتماع اللام
وحرف النداء وهو مفقود فى المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها بتقدير
التنكير لقصد عدم التعيين اى رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير
كرب رجل على الشذوذ اى رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف فى حكم المعطوف
عليه فى احوال عارضة له بالنظر لا الى نفسه بل الى غيره الا ان المعطوف مثل المعطوف
عليه فلهذا اوجب بناء المعطوف فى نحو يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى
حرف النداء والى كونه مفردا معرفة فى نفسه وعمرو مثل زيد فى كونه مفردا معرفة
وامتنع بناؤه فى يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد
معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اى ومن اجل ان المعطوف فى حكم المعطوف
عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز فى تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا
الرفع فى ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن
زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الراجع فى المعطوف عليه العايد الى الاسم

فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتداء هو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة
على الجملة ولا مانع فيه ولما كان لقايل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم
الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب
معطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي
يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية
اي فائدتها النسبة الى السببية بان يكون معناها الا السببية لا العطف فلا يرد نقضا على
تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة
واحدة فيكتفي بالربط في الاول فالمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيدا
الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب
زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد
بطيرانه الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف بناء على وجود ما يجيء
بان عطف اسمان على معموليها بحرف واحد قال بعض شراح اللباب
الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة احدهما
جانب نحو الاخر بان يجعلا معموليها واكثر الشراح على ان المعنى على معمولي
عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جايز
اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا واولا على اكثر من اثنين فانه
لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان لا يكون الثاني ضربت
عين الاول وذلك القيد دفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب زيد عمرا
وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل

٩٢

الاول م هو الثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة
وفي قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان
بحسب الظاهر جايز لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم
يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف
بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر
على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء
جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان
في الدار زيدا والحجرة عمرا اعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع
او المنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان
ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز
هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف
وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو قوله تعالى تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد
الاخرة بجر الاخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر
امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في
النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب
او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر
الغفلة عند السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير
اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما
في المنسوب نحو زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان تريد بالقتل الضرب الشديد بعلامته

بينه وبين القتل فيجب ح تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او
في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته
كان في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب ح تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب
زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او
في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او
في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا الا في نفس المنسوب اليه بل في شموله
لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع الافراد المنسوب اليه مع انه يريد نسبته
الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كله وكليهما واجمع واخواته وكليهما وكلاهما وثلثهم
واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول
اوضح المص الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل
والعطف فظاهر خروجهما واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها
توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو يوضح
متبوعه فهو يقرر امر متبوعه وتحقيقه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل
ما ذكره المص في شرحه وهو اي التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله
من تكرير اللفظ ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي
منه تكرير اللفظ الاول اي تكرير اللفظ الاول ومعناه حقيقة نحو جاءني زيد زيد
او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مختلفا
للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المنفصل لانه لا يجوز تكريره متصلا وجرى

اي التكرير

اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء
وافعالا وحروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك لا يبعد ارجاع الضمير
الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود
من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد
المعنوي مختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما
وكله وكلهم واجمع واكتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى
لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول
كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال والمعجمة من بضع اي
روي وابتع من البتع وهو طول العنق مع الشدة فهذه [illegible] مناسبات
خفية بهذه المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق في الاولان اي
النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمؤنث
والمذكر باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما
العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد ونفسها في المؤنث
الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجموع في التثنية والمذكر والمؤنث
وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن
في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما يسمى النفس والعين
او ليس تغليبا كالقمرين يسمى الثالث ثانيا كلاهما للمثنى في المذكر
وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا
كان او جمعا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرات

الكتاب كله وكلتا في نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء
كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابصع بالمهملة والمعجمة تقول
اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحد واجمع بتأويل الجماعة واجمعون في الجمع
المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون
بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او
جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحقق الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان
الكلي مالم يلحظ افراده مجتمعة لم يصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب يلاحظ بدر
ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء
العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فايدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت
العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكله ليفيد
الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في
الحكم المجي واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا
بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم
بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك تاكيد للتاء الضمير بعد
تاكيده بمنفصل وهو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع
تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني
بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل فلما
وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير
بالمرفوع لجواز التاكيد الضمير المجرور والمنصوب بالنفس والعين بلا تاكيدهما

بالمنفصل

عطف

بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع
المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما
قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم
جاءني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل
قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواه يعني ابتع وابصع
اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث
بتبعيته لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم غير
اكتع واخويه عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخويه
دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم
ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى
المتبوع اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون
المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه
بل يكون النسبة اليه توطية وتمهيدا النسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه
مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود
بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودا
بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بالحروف
فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف
ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما
مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بدا لا

مثل ما قام احد الا زید فان زیدا بدل عن احد ولیس نسبة ما نسب الیه من عدم القیام مقصود
بالنسبة الی زید بل النسبة المقصود بنسبته ما نسب الی احد لنسبة القیام الی زید فنفی ما نسب
الی المتبوع اعنی القیام فانه نسب الیه نفیا ونسبة القیام بعینه الی التابع مقصود
ولکن اثباتا فیصدق علی زید انه تابع مقصود نسبته بنسبته ما نسب الی المتبوع
فان النسبة الماخوذة فی الحد اعم من ان یکون بطریق الاثبات او النفی ویمکن
ان یقصد بنسبة شی الی شی نفیا ونسبته الی شی اخر اثباتا ویکون الاول توطئة
للثانی وهو ای البدل انواع اربعة بدل الکل ای بدل هو کل المبدل منه وبدل
البعض ای بعض المبدل منه فان الاضافة فیهما کالاضافة فی خاتم فضة وبدل الاشتمال
ای بدل مسبب غالبا عن اشتمال احدا المبدلین علی الاخر اما اشتمال البدل علی
المبدل منه نحو سلب زید ثوبه او بالعکس نحو یسئلونک عن الشهر الحرام قتال
فیه والبدل الغلط ای بدل مسبب عن الغلط فالاضافة فی الاخیرین من قبیل
اضافة المسبب الی السبب لادنی ملابسة فالاول ای بدل الکل مدلوله مدلول
الاول یعنی متحد ان ذاتا الا ان یتحد مفهوماهما لیکونا مترادفین نحو جاءنی زید
اخوک فزید واخوک وان اختلفا مفهوما لکنهما متحدان ذاتا قال الشارح
الرضی وانا الی الآن لم یظهر لی فرق جلی بین البدل الکل من الکل وبین عطف
البیان بل لا اری عطف البیان الا بدل الکل وما قالوا من ان الفرق
بینهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون المتبوع بخلاف عطف البیان
فانه بیان والبیان فرع المبین فیکون المقصود هو الاول فالجواب
انا لا نسلم ان المقصود فی بدل الکل هو الثانی فقط ولا فی سایر الابدال الا

فی بدل الغلط وقال بعض المحققین فی جوابه الظاهر انهم لم یریدوا انه لیس مقصودا
بالنسبة اصلا بل ارادوا انه لیس مقصودا اصلیا والحاصل ان مثل قولک
جاءنی اخوک زید ان قصدت فیه الاسناد الی الاول وجئت بالثانی
تتمة له توضیحا فالثانی عطف بیان وان قصدت فیه الاسناد الی الثانی
وجئت بالاول توطئة له مبالغة فی الاسناد فالثانی بدل والتوضیح
الحاصل به مقصود اتبعا والمقصود اصالة هو الاسناد الیه بعد التوطئة فالفرق
ظاهر والثانی ای بدل البعض جزءه ای جزء المبدل منه نحو ضربت
زیدا راسه والثالث ای بدل الاشتمال بینه وبین الاول ای المبدل منه
ملابسة بحیث توجب النسبة الی المتبوع النسبة الی الملابس اجمالا نحو اعجبنی زید
علمه حیث یعلم المخاطب ابتداء انه یکون زید معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته
ویتضمن نسبة الاعجاب الی زید نسبته الی صفة من صفاته اجمالا وکذا فی سلب
زید ثوبه بخلاف ضربت زیدا حماره وضربت زیدا غلامه لان نسبة الضرب
الی زید تامة ولا یلزم فی صحتها اعتبار غیر زید فیکون من باب بدل
الغلط بغیرهما ای بغیر تلک الملابسة بغیر کون البدل کل المبدل منه او جزءه
فیدخل فیه ما اذا کان المبدل منه جزءا من البدل ویکون ابداله منه بناء
علی هذه الملابسة نحو نظرت الی القمر فلکه والمناقشة بان القمر لیس جزءا
من فلکه بل هو مرکوز فیه مناقشة فی المثال ویمکن ان یورد لمثاله مثل
رایت وجه الاسد برجبه فانه لا مجال لهذه المناقشة فیه لان الترجیح
عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم یجعل هذا البدل قسما خامسا ولم یسم ببدل الکل

نحو البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة
والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اليه بان تقصد ابتداء اليه اي الى البدل
من غير اعتبار مناسبة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه
ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدا اخاك ونكرتين نحو جاءني
رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني رجل غلام زيد واذا كان البدل
نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة من المعرفة واجب لئلا
يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فان في الصفة يكون كالجابر
لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو
جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك
ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من
الغايب نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو
ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما
واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول
الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي
واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع
شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن
البدل والعطف بحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح
من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد

فيصح

فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابو حفص كنية عمر
هو ابن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر ابن الخطاب فقال
ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق
الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره
اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر
وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق
صدق الاعرابي ان ناقته دبراء حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك
فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه وفصله اي فرق من
البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك
البكري بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا
منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك
بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه
الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير الثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى
المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان
مبتدا او خبره حال من فاعل عليه اي واقعا حوله مترقبة لازهاق روحه لانه
الان في ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد
بيناه فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كلما كان عطف
بيان لمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب
الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه

اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فبينا ول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد
وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان
يا غلام زيد بالضم لو جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني اقيد المبني اي الاسم
المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق والا يعرف الاسم
المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ
المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحروف والفعل الماضي
والامر بغير اللام والمراد بمناسبته المنفية في تعريف المعرب هي هذه المناسبة
والعقد فصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين صاحب المفصل
فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او شبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف
في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرها او بوقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع الصلة
انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار لوقوعه موقع ما كالمنادى المضموم فانه الشبه
واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله
تعم من عذاب يومئذ فيمن قرأها بالفتح او وقوع غير مركب مع غيره على وجه
المبني محقق عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام معه
زيد وغلام عمر وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب
والمعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة بمبني الاصل كان المبني
ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط وكلمة
او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي
المعرب والمبني تقديما وتأخيرا ايثارا للتقدم ما مفهومه وجودي لشرفه والقاب

اي القاب

اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر
للحركات الثلاث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني
في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها
البصريون الا بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا
ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما ترى في صدر الكتاب حيث قال الضم رفع
والفتحة نصب والكسرة جر اي على غيرهما كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم
مضمومة وحكمه اي حكم المبني وأثره والمترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني
لكون لا مطلقا بل لاختلاف العوامل وقد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو
من الرجل ومن ابنه ومن امرأة ومن زيد وهي اي المبني والتأنيث باعتبار الخبر المضمرات
واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات
بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره كتب الاصوات
فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف
لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية
ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان
مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احدهما علة البناء وعلى الحركة
فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقيتين
المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه
مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم متكلم به او مخاطب مخاطب
به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ

لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايبة مطلق او غايب
تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغايب
اذ ليس تقدم ذكر الغيب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم
اللفظي ان يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه
او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم
مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ
بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم
من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى لا من حيث اللفظ او من سياق
الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثم مورثا فكانه
تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما هو في ضمير الشان والقصة
لانه انما جيء بهم من غير ان يتقدم ذكره لشيء قصد التعظيم القصة بذكرها
مبهمة لتعظيم وقعها في النفس ثم يفسرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا
وصار كانه في حكم العايد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك
وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر لما قبله قسمان
متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون
كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجرورا او لا مثل كما انت منطلق
عندك زيد او غيره وله كذا ضربت الا اياك والمتصل ما لم يستقل
بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر
باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر فالقسم

الظاهر

الظاهر اليه فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل
لانه الاصل ومنفصل لما نوع من الاتصال والثالث اي الضمير المجرور متصل
فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل فيستوف المتصل
والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول
يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي
المنتهي اولهما ضربن صيغة جمع الغايبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن
صيغة جمع الغايبة المجهول الماضي وانما بدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف
المعارف واخر ضمير الغايب لانه ادون الكل وصورة التصريف
هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب
ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني
اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن
هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف
الاخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم
الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما
ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن
والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما
انكن انه الى انهن والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك
اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن وفي اياي اختلافات

اي نوع من الاتصال الذي دينه ما وذلك
اي نوع خمسة انواع المرفوع
المحصور الماضي ضربت على صيغة المتكلم الواحد

الى

كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على المتكلم والخطاب والغيبة
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال
المتصل بالاسم وامثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك غلامكما غلامكم
الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون ضماير كل من المتكلم
والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان
كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير
ضربنا مشترك بين الاربعة المثنى المذكر والمؤنث والجمع المذكر والمجموع
المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحدة مشتركة
بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا للغايب حكم المخاطب في ذلك
فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف
التانيث وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني للمتكلم
لفظين وللمخاطبة وللغايب خمسة فصار المجموع اثنتي عشرة
كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنتي عشر كلمة
لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا تلك
الامور على وجه مناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة
يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل
وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير التي وضعوها للاختصار استتار
الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كالحذف في آخر الكلم المشتهرة شيء ويكون
فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع

الصيغ بل في الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب
وللواحدة المؤنث الغايبة اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت
فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر
في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلق سواء كان مثنى او
مجموعا او واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب نضرب او
للواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد الغايب والغايبة اذا لم
يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلق
سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كانت
مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر
نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان
ضاربان والزيدون ضاربون والهندان ضاربتان والهندات
ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون لضميرين لانهما
تنقلبان ياء في حالتي النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا ان تتغير
عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو العامل في اسم الفاعل
والضمير فاعل والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضماير لا
تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في يضربن والواو في يضربون
والالف في يضربان لا يتغير فيهما اي الالف والواو في الصفة حرف
التثنية والجمع وليس لضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا
كان او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير

انفصا

للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لم يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم
اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال
انما يكون بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي
الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف
عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال
اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع
لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك او
بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من
هي اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم
الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو
ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه
اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير
على خلاف الظاهر علم ان مرجعه هو خلاف الظاهر وهو زيد ولا حاجة
اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس الانفصال
فيه لاطراد الباب وانما قال في غير من هي له لا لمن هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا
على ما هو الاصل نحو اياك ضربت مثال التقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا
مثال الفصل لغرض هو التخصيص هنا واياك والشر مثال الحذف العامل اي اتق
نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وانت قائما مثال كون العامل حرفا

واصله زيد

وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند
اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الفعل
بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا واما اذا كان داخلا في صورة الفصل
لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لانه على بدليل نحن الزيدون ضاربوهم
نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال المصنف واختار
بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا
اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك انه المرفوع كالجزء من
الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله
فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين
اعرف من الآخر احترازا عما اذا استويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال
الانفصال الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي
احد الضميرين الذي هو اعرف على الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا
نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر المتكلم في تأخير الاعرف ولا
يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل او حكي عن سيبويه
نحو غير الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان
شئت اوردته متصلا اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل
وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل
بما يفصله وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما
مرفوعا الجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي

هو ضمير المتكلم فكك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل وترك الفصل نحو
ضربني اياك للاعتداد بالفصل الاول وان لم يكن احدهما اعرف او يكونان متساويين ولكن ما قدمته
فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول
لئلا يلزم الترجيح في التقديم احد المثلين على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة
بلا مرجح اما على التقدير الثاني لكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو
كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين
غايبين او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب
ولكن ما قدمته والمختار في خبر كان اي خبر كان واخواتها اذا كان
ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في
الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان
عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه
بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن
واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكون الانفصال مختارا لان
رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال
الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدا محذوف الخبر تقول لولا انا الى اخرها يعني لولا انت
لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن ولولا هو لولا هما لولا هم لولا هي
لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن
الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر
في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت

الى اخرها

الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرها فمذهب الاخفش
ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها
موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع
موقع المجرور ومذهب سيبويه ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف
ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش تصرف في ما بعد لولا وسيبويه في نفسه
واما عساك فمذهب الاخفش ان ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه
الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف
في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في
الماضي اذا الحقته تلك الياء لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم
التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذا نون الوقاية لازمة
في المضارع لكن لا مطلق بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي خاليا عن نون هي الاعراب
نحو يضربني لتقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف فكسرة تضربين
لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضهما وانت
مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها
يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة
على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها احترازا عن
اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا
على اخواتها كما في ليت ومختار الحاق نون الوقاية في ليت من بين الاخوات
لعدم الا مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط

وهما مبني حسب للمى فنطقه على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف
وعكسهما اي عكس ليت ولعل في الاختيار فالمختار فيهما ترك النون لثقل التضعيف
وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم او بعدها
اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الا
في كونه ضميرا منفصلا مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما
وخطابا وغيبة ويسمى هو المرفوع فصلا وذلك المتوسط لانه يفصل ذلك المرفوع
المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيه ما لا لبس
فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدا ضميرا او غير ذلك بالحمل على
صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان
الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا الملحق بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان
زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون
الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل من الاعراب
عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضي
فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض
العرب يجعله مبتداء اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتداء والا فالعرب لا يعرف
المبتدا والخبر وما بعده خبره فهو له خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب
عطف على الثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتداء برفع ما بعده في
مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض النسخ المثنى مبتداء
ما بعده خبره بدون الواو ووجه الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة واسراد لفظ

قبل

قبل لتاكيد التقديم لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى
الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل
الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب
يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير
القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل
المناسبة ويفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بعده
الحصة من الجنس المذكورة والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة
بيان للواقع ليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه
ثابت سواء وقع هذه التسمية او لا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة
بعده فعلى هذا لو لم يجعل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان
هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدا او راجعا الى الشان وزيد قائم خبر عنه
فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة مفسر بالجملة بعده
فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع
بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون الضمير الشان والقصة متصلا ومنفصلا
واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله
معنويا بان يكون مبتداء كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار
الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد مثال للمنفصل وكان زيد
قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه من
اللفظ باضماره لانسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اي جائز مع ضعف

بخلاف اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة
الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل
مثل ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان المفتوحة (قول الشاعر)
اذا خففت فانه اي حذف ضمير الشان الا اضمار رها هنا مع كونه منصوبا لازم كقوله
تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العلمين وذلك لانه قد خففت ان وان
لثقلها بالتشديد الواقع فيها وبعد تخفيفها وجدوا ان المكسورة المخففة
عاملة في الملفوظ كما قال اسم تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة
في ~~المفتوحة~~ المخففة في الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة
فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان لئلا
يزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر منه بالعمل ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير
لئلا يفوت التخفيف المطلوب هنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا باللزوم حذف
ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة
المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها
لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة
عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب وامثاله فانها للاشارة
الى معنيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة
اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهي اي اسماء
الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من
نسبة الخبر الى المبتداء ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي وذان وذين حال

كونها

كونها المثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب
الثلاثة الباقية فقوله هي مبتداء وقوله ذا مع ما عطف عليه مفيد الكل واحد منها
كما اخر لها ويجئ في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب
والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة
تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذي قيل
هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان والقول
باصالتهما قد مع على سايرها بفرعيتها وتي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب
الالف والياء هاء والتغيير وصل الياء بهما وتهي وذهي بوصل الياء بهما ولمثناه
اي المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة
دورها على الالسنة الفاه وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان
وتين باختلاف العوامل انهما معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب
اختلاف العوامل بل ذان وتان على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب
لوجود علة البناء فيهما ولجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث اولاء او هؤلاء
ممدودا او مقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة
يعني يدخل على اوايلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف
التنبيه وهي كلمة ها فهي ليست في الحقيقة منها وانما هي حرف يجئ به للتنبيه على
المشار اليه كقولك ها زيد قائم وما ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر
اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع

هو من عادة لغته المرفوع ودون المثنى المنصوب والمجرور ودقولها
حمه

قد يعطف لما يجي به للتنبيه على النسب
الا سن وتية صح

٦

وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسماً لم يمتنع ذلك مثل ضربتك ايك واي اي حروف
الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واشترك خطاب الاثنين فترجع
الى الخمسة مضروبة في خمسة من انواع اسم الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما
وجمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد والمؤنث يرتقي الى
ستة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة و
العشرين ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذاكن وذانيك اي اذا اشرت
الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت
مؤنثا وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى
تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذيك
فانه خطاء ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط
لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المصنف كثرة استعمال
كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخر بحيث منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا
واحاله الى غيره فقال ويقال ذلك وتلك وذانك حال كون ما نيح الاخرين
مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة
البعيد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابق واما
تانك وذانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف
حرف الخطاب منه للتقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا
بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء فيهما فللمكان الحقيقي

فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح انه تصغير سمع

والمرتبة راجعة الى خمسة لا تتجاوز الى عشرين صح

الحيز

١٠٤

الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما عدا ما من اسماء
الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات
في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا
تاما ان كان جزءا تميزا اي لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة
والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا او ليتحلل اليه المركب الا الى انضمام
امر آخر معه كالمبتداء والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفي كونه جزءا
تاما لا جزء مطلق لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون
الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اولياء الا بصلة وعائد والمراد
بالصلة معناه اللغوي لا الاصطلاحي لان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة
بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول
فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد معناها اللغوي
لا الاصطلاحي قوله عائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول
مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل
ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بالا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان
يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد
اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناه الاصطلاحي ولا يلزم الدور
وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم
ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعناها تعم
بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا

جزئية

والعايد عن ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او
لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عنيهما بقوله وصلته اى
صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او في معناها كاسمي المفعول والفاعل
ضمير لا غير ضمير له اى للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم الفاعل او المفعول
لان اللام الموصولة يشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا
صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهى اى الموصولات الذى للمفرد
المذكر والتى للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث
ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر فالاولى على وزن
العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر واللذين كاللائي تكن لجمع
المذكر واللائى بالهمزة والياء وبالهمزة المكسورة فقط واللاى بالياء فقط
مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها
في جمع المؤنث اشهر واللاتى واللواتى لجمع المؤنث وجاء في اللاتى اللات
بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوا بحذف التاء
والياء جميعا وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا كعرفت ما عرفته وجاء فيما
يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوى فيهما
المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واى بمعنى الذى نحو اضرب ايهم
في الدار اى اضرب الذى في الدار واية بمعنى التى نحو اضرب ايتهن في
الدار اى اضرب التى في الدار وذو الطائية اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص
مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذى او التى قال الشاعر وبئرى ذو حفرت

وذوطويت

وذوطويت اى التى حفرتها وطويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو
ماذا صنعت اى ما الذى صنعت والالف واللام اى مجموعهما بمعنى الذى او التى
او المثنى او المجموع والعايد المفعول اى العايد الذى لا يتم الموصول الا به
اذا كان مفعولا له يجوز حذفه اى اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه
عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى لمن يشاء واعلم ان
النحاة وضعوا بابا سموه باب الاخبار بالذى او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه
تمرين متعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسايل ويذكره اياها فانهم اذا اقالوا
لاحد اخبر عن الاسم الفلانى في الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم طريقة الاخبار
فلا بد له من يذكر كثيرا من مسايل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار
في اى اسم يصح وفى اى اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال
واذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذى اى باسم ... معانيه
الذى او التى او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذى
مخبر عنها صدرتها اى وقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية
وجعلت موضع المخبر عنه اى في موضع ما هو مخبر عنه بالذى في الجملة الثانية يعنى
في موضعه الذى كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اى الكلمة الذى واخبرته
اى المخبر عنه عن الضمير خبرا منصوبا على الحال او ضمن اخبرته يعنى جعلته اى
جعلته خبرا منه خبرا واذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا الكلمة
الذى اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه
الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محله الذى كان في الجملة الاولى وهو محل

المفعول من ضربت زيد اضمير اللذى فاضربت المخبر عنه يعنى زيدا وجعلته خبرا
عن الذى وقلت الذى ضربت زيد وكذلك اى كمثل الذى الالف واللام فى الجملة
الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف واللام
لا يكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من المبنى
للفاعل واسم المفعول من المبنى للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذى تتضمنه
الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس
لا يجئ منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر باللام عن زيد فى ليس زيد منطلق
وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل
والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفى والاستفهام فلا يخبر باللام
عن زيد فى جملة سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما
فيفوت معنى السين فاذا تعذر امر منها اى من امور الثلاثة التى هى تصدير
الموصول ووضع عايده الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا
تعذر الاخبار ومن ثم اى من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع
الاخبار بالذى فى ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير
الجملة بالذى وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع
فى الموصوف بدون الصفة وفى الصفة بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت
زيدا العاقل ان يخبر عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه
وقوع الضمير الصفة او موصوف بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذى
ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع فى المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز فى نحو

بالذى صح

عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار العامل فى الثوب بخلاف
الذى عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع فى الحال لان الحال يجب ان
يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه بالحالية وكذلك
امتنع فى الضمير المستحق لغيرها اى لغير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزام
ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع فى الاسم المشتمل
عليه اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار
عن غلامه بان يقال الذى ضربته غلامه زيد لانك اذا جعلت الضمير عايدا الى
الموصول بقى المبتدا بلا عايد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها ان كافة نحو
انما زيد قائم وانا نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته
واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما
بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى لشئ يعجبك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس
وتامة بمعنى شئ منكر عند ابى على والشئ المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما
هى اى نعم شيئا او نعم الشئ هى وصفة نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان
ومن كذلك اى يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك
ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى
بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا اى شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد
اكرمته الا فى التامة والصفة فان كلمة من لا يجئ تامة ولا صفة واى للمذكر
واية للمؤنث مثل من فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة
فاى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك ايهم لقيت

بدون الثوب لانه يؤدى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار عاملا صح

بقى المبتدا بلا عايد وان جعله عايدا الى المبتدا بقى الموصول صح

من الامر له فرجة كحل العقال اى رب شئ تكرهه النفوس صح

والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل وقيل اي
يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص كمن التي لا يقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة
صفة هي في الاصل الاستفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل عظيم يسأل
عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من
اي واية معربة بلا تفاوت وحدها لانها ركبها في الاعراب غيرها من الموصولات
الا على اختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها
الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ اذا كانت واذ واذا الاسم
موصولة حذفت صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد سبع
الرحمان فيما قرأ بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صلتها
لتأكيد شبهها الحرف من جهة الاحتياج الى اتمام غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها
لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف
اليه ولم يستثن الموصوفة لبقائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر
صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني
وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثمة وفي قولهم ماذا صنعت وجهان
احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي
شيء الذي صنعت اي صنعته فما مبتداء وما بعده خبره او بالعكس وح
جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر المبتداء المحذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي
صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسوال في كون كل منهما جملة اسمية
والوجه الآخر ان معناه اي شيء وههنا عبارتان احدهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي

شيء

١٠٧

والظاهر ان يكون ح

شيء وثانيهما ان ما معناه اي شيء وذا زائدة ح ومآل العبارتين واحد فان معنى قولهم
بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة
فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وح جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول الفعل
محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسوال في كون كل منهما جملة
فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني
رفعه على ان يكون خبر مبتداء محذوف ولم يعتبر المصنف لفوات المطابقة بين
اي ح السوال والجواب اسماء الافعال ما كان اسم كان بمعنى الامر او الماضي الذين
هما من اقسام المبني الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل فما قيل اف بمعنى
اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لحكاية الحال
المعنى على الاحداث هو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا
اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وكسرها
في بني تميم وبالضمة في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر
لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات
لصيغ واشباهها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ
الافعال وانها لا تتصرف تصرفها الا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون
رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه
مثلا موضوعا لكلمة للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم
العرب القح صح للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ [illegible] ربما تقول صه مع انه لم يخطر ببالك لفظ اسكت
او ربما لم تسمعه اصلا ولهذا قال المص في ما كان بمعنى الامر والماضي ولم يقل ما كان

معناه الامر والماضي والمبادر ان يكون هذا الجنب الوضع فلا يرد مثل الضارب
امس نقضا على التعريف وفعال اى ما يوازن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق
من الثلاثي المجرد قياسي اى قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو المطرد
فى الثلاثي ويرد عليه انه لا يقال قوام [illegible] فلهذا اول بعضهم قول سيبويه
بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما فى الرباعي فاتفقوا على انه
لم يات الا نادرا وفي ال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة والفجور
قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث لم يقم الى الان دليل قاطع
على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة
مبني اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اى لفعال بمعنى
الامر عدلا وزنة اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر
معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال وفعول
للمبالغة فى فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال
معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل فى كل معدول
عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل
بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة فى جميع اسماء الافعال
وهي وجهها فى كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه
علما للاعيان اى ليس من الاعيان انما قال علما لئلا يخرج باب فساق وانما قال
للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قال لكنه للمعاني لا للاعيان
وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث

المجرد وقد وقع فى قعد واقعد

مؤنثا كه

وغلاب

١٠٨

وغلاب كذلك مبني فى استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا وزنة
ومعرب فى استعمال بني تميم الا ما فى اخره راء اى الا فعال فى فعال علما للاعيان
يكون فى اخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى
بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل كحضار
علما للكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستقل لكونه فى مخرجه
كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من
سلوك طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان
اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية
وصارت اسم فعل والاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل مه وصه وحكمه
حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة
ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال ~~الافعال~~ وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان
عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وي وح لا يقدر ان يحكم عليه بشيء
او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر
عن نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت قاق قاصدا الاصدار ما يشابه
صوت الغراب عن نفسك وح لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به
لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا
لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب منها
واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند
اناخة البعير او غاق صوت الغراب فهي فى هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من
نخ

لكان م

عند حكاية م

انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات هنا ما كانت باقية على ما هي عليه من
غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها
في باب الاسماء لاجراء النحاة مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه
من الاسماء والاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع
فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على سبيل الانسان تشبيها لصوت شيء كما عرفت
في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم لغير مثلا اي لاناختها
او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المراد من البهائم ذات القوائم
الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان كالصبيان والمجانين
وانما كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذ اصوت
به الانسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم
يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير
قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير لحقتا بالاسماء المبنية
كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت صوت الانسان من غير تعلق بغيره
المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب
كلمتين حقيقة او حكما اسميين او فعليين او حرفيين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس
بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج
مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم
الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل بعلبك
وتأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد

مثل

مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة
العطف وتحقيق النسبة على وجه اخص يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد
والاصح ان يقال المراد بالنسبة النسبة المفهومة من ظاهر هيئة التركيب احدى الكلمتين
مع الاخرى ولا شك ان المفهوم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله انه نسبة
الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي
تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه
مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة التركيب احدى شطري جعفر مع الاخر
لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن
الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع آخره
في وسط الكلمة التي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان
اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها
يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر
وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا التركيب سواء كان
احد جزئيه العدد اسما الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتق منه وقيل
فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان
المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه
لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفرد
للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر
ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا يتسع حروفها جميعا فاقتصروا على اخذها

عبد العدد الذي بقي على المشتق منه
فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة
لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين صح

من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا
الاول ليدل على المقصود من اول الامر فخذوا امثلة من احد عشر المتضمن حرف
العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة في ذي عشر
متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر لا باعتباره اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون
لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشر فانه لا يبنى فيهما الجزءان
بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف اسقط النون والاول وان
لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه وان لم يكن قبل التركيب مبنيا
كبعلبك ومبنى الاول للتوسط المانع من الاعراب على الفتح لانه اخف في الا
فصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه
لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين مع اضافة الاول الى الثاني ومع منع
الصرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين مع اضافة الاول الى الثاني
وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء
معين بلفظ غير صريح من الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين
كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا او المراد بها ههنا ما يكنى لا المعنى المصدري
ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل البعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات
ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض
الظروف وتعذر تعريفها الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلق
وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع
الحروف او بكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحروف والحمل الخبرية عليها وكذا

الجزئين ح

اعلم حادي عشر ح المتضمن حرف العطف

وبناؤها

وبناؤها لانها في الاصل ذا من الاسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار
المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون
للعدد وبناؤها الكناية عنه وجاء وكذا الكناية عن غير المعدود ايضا كضربت يوم كذا كناية
عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي الكناية عن الحديث
والجملة انما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا
تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل
في الكلمات القبل التركيب ومن الكنايات كأين وانما بنى لان كاف التشبيه دخلت
على اي واي كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزء معناهما الافرادي
وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره
نون ساكنة كما في من لا تنوين التمكن ولهذا اكتب بعد الياء ولو كان تنوينا لا
صورة لها في الخط فهي ثابتة في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المص
معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن
جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كان للعدد وسط العدد من احد
عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد
الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى
تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا
لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرة
صريحا ولما كان هذا الجنس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعيته مميزه كانها نائبة
عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اي في مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول

بنيء

كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي وهذا في الخبرية كثير نحو وكم
من ملك في السموات وكم من قرية وذلك لانفصال مميزها المضاف اليه واما مميز
كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب
هذا الفن لكن جوزه الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم
آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم الاستفهامية كانت
او الخبرية صدر الكلام لان الاستفهامية متضمنة لمعنى الاستفهام وهو يقتضي
صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء
التكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما
لو قال كلتاهما لكان اوفق لتأنيث الاستفهامية والخبرية فهو تأويل كل واحد من
النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا ثم بين مواقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية قد يكون بعده فعل او شبهه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره
او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب
هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك لانك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب
على الظرفية مع انه صح عمل الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك
من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا
ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما ~~ضرب~~ ضربت
في المفعول فيه والخبرية نحو كم غلام ضربت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلت
الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل

والله اعلم

قولك

قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده
فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير
مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم يقدر بعده فعلا
غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل
واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت
فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع
ان لهما صدر الكلام لان تأخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم
الجار عليهما على ان يجعل الجار ربما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة
للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل
عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فالرفع اي فرفع
مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فهذا خبر تقدم
على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبرا ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم
ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار الاعمال الكائن فيه
وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اسماء
مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام
والشرطية بمعنى مع انه سيأتي تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لان كل واحد
منها وهي من وما واي واين وانى وهي مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا
مختصة بالشرط وكيف واين مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين
يتأتى فيهما الوجوه الثلاثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام

كم مالك علما قيد كم مع

ومتى

من ضربت ومن ضربته رحمه صنعته ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظهر فيهما
واذا كانا شرطيين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب
اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ومن يأتيني
فهو مكرم وما تفعلوا الا نفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتأتى فيهما بل في جميع
اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء
وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى واذا ان لم يجر
بجار نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد
تخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت
قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي
وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع
في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو
متى عهدك بفلان اي متى كان من عهدك به واما ان فيأتي فيه الوجوه الاربعة كلها
فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي
وقت مجيئك اي اي وقت كائن مجيئك في اي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية
مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم
قائم وفي محل مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر
وذكر المميز حذف ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل
مميز كم عمة ما هو مميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى لا يحتمل ان يعتبر
الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران النصب على الظرفية

عشر بعض لغزيدن نيز آمده است
و فرق ميان معنيين آنست كه صله
عشر بعض اطلاع على واقع ميشود
[illegible] بعض لغزيدن في
[illegible] ميشود

وعلى

وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب
ولا يخفى ان هذا الحق بما سبق من وجوه اعراب كم فيحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة
فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على
تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني
على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان اللائق تاخير ما
عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك او النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير
والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء
والقدم ٢ المعوجة الرسغ من اليد والرجل فيكون دلالته منقلب الكف بمعنى انها
لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلق وانما عدى
حلب بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها لحقري
على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في اللوم
من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر
واختارها لانها اشد تأذيا من الحلب ولا تطيع لسهولته ففي حلبها زيادة مشقة
وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه فان الاستفهام على تقدير
النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسئل عنه وكونه
خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت
على عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبت على التهكم او كم مرة او كم حلبة
على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم
استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل

الواقع بعده مسلط عليها تسليط او المصدرية واذا رفعت مميزه رفعت خالته وفرعها واذا نصبتها نصبتها وان خفضتها خفضتها وذلك واضح وقد يحذف مميز كم الاستفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي كل مثال قامت قرينة الحالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية دراهم او دنانير مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك لعبد العالم لوقوعه او اضربه فقط ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او اضربك اي كم ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او على الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية او لا الحذف الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اي الظروف المعدودة من المبنيات المعتبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض هاهنا منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند حذفه اعرب مع التنوين نحو رب بعدا ان كان حيرا من قبل وسميت الظروف المقطعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف اليه فلما حذف صارت غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحرف في الاحتياج الى المضاف اليه فاختير الضمة لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ودورا ولا يقاس عليها بمعنى انه لا يجوز في هذه الظروف على قلة العوض التنوين عن المضاف اليه

كم مالك صح

مالك واخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمه او دنانيره او اخبر عن كثرتها فمعناه كم دراهمك او دينارا او كم دراهم او دينار مالك صح

الواقع صح

سيأتي انه صح

المقطوعة

او المصدرية واذا كان الضمير الى العدد ... (marginal note, partly illegible)

فنعرب

فنعرب كما قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الشيخ الرضي والاول هو الحق واجرا مجراها اي مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها والحذف المضاف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا اهملا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعماله بعدهما وكذلك اجرى مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي ومن الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى للمكان حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل طالعا اخره نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها تشابه الغايات الاضافة الى الجملة والاضافة الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة ومعطلة فهي وان كان في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوفة ما اضيف اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اعني الاضافة الى الجملة والاكثر على البناء للشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف اذ زمانية او مكانية وانما بنيت لما ذكر في حيث وهي اي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضي

الفاء والف صح

في الشعر

امانت صح

وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون الزمان من الازمنة المستقبلة مختص من
بينهما بمن تحدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها
في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وكقوله تعالى اذا الشمس
كورت ولهذا اكثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور
المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا
ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى
الشرط وهو ترتيب مضمون جملة على اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط
فهذا علة لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها
الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجواز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار
لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط
يقال فاجاء الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت
لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد
بلزوم المبتدا بعدها غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في
باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع
حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا
عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة
السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى
اي خرجت ففجاءة وحاصل المعنى خرجت ففاجاءة زمان وقوف السبع كما هو مذهب
الزجاج ان هذه زمانية او مكانية وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية

فمفاجاة بدء

وقوله

لمفاجاة بدء

وقوله زمان وقوف السبع اومكانه مفعول فيه لفجاءة ولا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية
بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجاءة في زمان وقوف السبع او مكانه اياه
الخ وقد يكون مجرد الزمان نحو اتيك اذا احمر البسر اي وقت احمرار البسر وقد يستعمل
مجردا عن الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اي
من الظروف المبنية اذ الزمانية للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكون وضعها وضع
الحروف وقد تجيء في المستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وقد يقع
بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها
بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذ
زيد قائم ولعله لم يذكرها المصنف ومنها اين واني فهما للمكان استفهاما وشرطا
اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف الاستفهام
او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى
كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى
القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما كمتى نحو ايان يوم الدين والفرق
بينهما ان ايان يختص بالامور العظام وبالمستقبل نحو ايان قيام يوم زيد ايان قدم الحاج
بخلاف متى فانه غير مختص بها والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها
كيف الكائنة للحال اي حال الشيء وصفته فالمراد بحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهم
بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن
الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل للشرط معنى ما على ضعف عند البصريين
نحو كيفما تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم

ای السبع

فلا یأتی

استفهاما

ای علی ای هیئة تجلس اجلس

فهو فى محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل نحو كيف جئت فهو فى محل النصب على الحالية
اى على اى حال جئت اكبا او ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ
بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفى ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة
زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم
رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد
لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو رايته مذ اليومان اللذان
صاحبنا فيهما اى اول عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان
افراد احدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون افراد احدا
لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقع اول مدة يكونان فى حكم المفرد
المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتنى فيه لحصول
التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فايدة
فى جعل وقت المجهول اول فعل لان اولية وقت لزمان مدة الفعل معلوم
بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما
اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد
اى بعدده المستوعب جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شىء نحو ما رايته مذ يومان
اى جميع مدة اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص
وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما ضربت مذ ذهابك او الفعل نحو ما ضربت مذ ذهبت
او ان اى ما كنت كانت على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما ضربت
مذ انك ذاهب او ما ضربت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما ضربت مذ زيد

مدة

سافر

سافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل
ما بعدهما عليهما فكانت التقدير فيما ضربت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى
هذا القياس فيما بقى وهما اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدا او وهما معرفتان
لكونهما فى تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده
اى خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتداء والمبتداء ما بعدهما
ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتداء فى قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة
وذلك غير جايز واعلم انهما اذا كان مبتداء وخبرا سما صرحا لا ظرفان
فلا يصح عندهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء
الزمان لا انهما يقعان ظرفا تراكيبهم ومنها اى من الظروف لدى بالالف
المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح
اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون
ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال
وبناؤها لوضع وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه
يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما غاب عنه ولا يقال المال لدن زيد
او لدى زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تجربها على الاضافة نحو المال لدى زيد
وقد ينصب فى بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها
بنونها بنون التنوين فى مثل رطل زيتا ولذلك تحذف علتها ويثبت ولكون
غدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف ومضموم الطاء
المشددة او المخففة وهذا اشهر لغات وقد تخفف الطاء المضمومة وقد

ولدن بضم اللام وضم الدال وسكون النون

بعضهم

وفيما فى خزانته وان كان

بضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة والمخففة وجاء قطاط كنية الطاء مثل قط
الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الماضي المنفي وقوع شيء فيه — الفعل الماضي المنفي او الزمان م ح
ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضي نحو ما رايت قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف
وبناء المشددة لمشابهتها لاختها وقيل حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين
وضم الضاد وقد جاء بفتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي
او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة
نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل
اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهرين
الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضاف الى الجملة او الى كلمة اذ المضافة
الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على
الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرأ
بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب
المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز
البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان المخففة والمشددة مثل
قيامي مثل ما قام وقيامي مثل ان يقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف
المضافة الى الجملة نحو اذا واذ وحيث وبهذه المشابهة في بحث الظروف ويجوز — ذكرها ص.
اعرابها لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب
بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اسم وضع لوضع جزئي
او كلي لشيء ملتبس بعينه اي بذاته المتعينة المعلوم للمتكلم والمخاطب المعهودة

بينهما

فهو المعرفة وح

بينهما فان شيء المقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر
عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله
بعينه يخرج بها النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشارة بترتيبها
في الذكر الى ترتيبها بحسب المعرفة المرتبة في الاول المضمرات فانها موضوعة بازاء
معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من
حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة الملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد
واحد من تلك الافراد بخصوصيته بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصيته دون
القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع
كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور مفهوم
ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته والجنسية كما اذا
تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع
لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه
بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات
وانما سميت مبهمات لان الاسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من
غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له خاص فانها موضوعة
بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا
عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين
لفظ كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه

عاما وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم
المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية والجنسية او الاستغراقية
وانما لم يقل ما دخله اللام الزايدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر
بدل من اللام ولا يعد ما دخلته قسما اخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل
اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمين لرجوعه
الى ذي اللام اذ اصله يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي
احد الامور الخمس المذكورة لا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة
الى كل واحد فلا يرد انه لا يصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا
يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيها المضاف
الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف
الى المضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى
ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم
معنى اي اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق لحذف مضاف واحترز به عن المضاف
الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا يفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات
والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء استغنى
عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر
بالاب والام او الابن والابنة او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم
فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصيا وجنسيا واحترز به عن النكرات
والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف

بحث علم

لان غلبة

لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب لفرد معين بمنزلة الوضع من
واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره اي حال
كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه
واحترز به من المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي تناوله لا بوضع واحد ليدخل
ليخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف الاعرفية ترتيبها
في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها
اي اعرف المعارف اقلها لبسا عند المخاطب من اصنافها المضمر المتكلم لبعده ووقوع
الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك
اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز بحضره فليتوهم ان المخاطب
له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغايب ولم يذكره
لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين
اصناف المضمرات فان ساير المعارف لا يتفاوت بين اصنافها الا المضاف
الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت
بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي
ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشيء
لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله
ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء
العدد وانما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ
وضعت لكمية احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فان الاشياء

الخطاب بدل

اي المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد
او عن اكثر منه واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات
بان لا يكون شيء واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء
اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان
موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين
معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ
الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة
وان لم يكونا منه عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة
ان تعقل الكمية اي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل رجلين
وذراع وذراعين ومن ومنوين حيث لا يفهم منه الواحدة والاثنينية فقط اصولها
اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان
او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كآحاد والوف وعشرين
اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة
مفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في مفرد المذكر وتثنيته واحدة اثنتان
وثنتان في المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة
بالتاء لجماعة المذكر باعتبار تانيث الجماعة نحو ثلاثة رجال الى عشرة رجال وثلث
الى عشر بدونها للمؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلاث نسوة وعشر
نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق تقول اذا جاوزت عشرا احد
عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث

او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة
او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف
كخمسة وعشرين

على الاصل

١١٨

على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى
للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلاثة عشر رجلا
وثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امراة ابقاء للجزء
الاول فيهما على حاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع تانيثين
من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة
فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول
على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث
لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق
بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي في عشرة
تحرزا عن [?] توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة
او خمس في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون تسكنها وهي اللغة الفصيحة
لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب
بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول اي ثلثون واربعون وخمسون
الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول
فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى
وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد او الواحدة ههنا بدون التركيب
لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يمكن استعمالها بالعطف على صورة
لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما
بالعد اثنان الى تم بالعطف اي عطف تلك العقود على الزائدة عليها كاثنين وثلثة الى [?]

بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولذا
حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث
وفي اثنتان وان كانت للتانيث
الا انها حملت على ثنتان ع

بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر
واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث ثلاثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون
في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة
وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي المؤنث والمذكر
من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما تفرع عنهما بالعطف اي
العطف الزائد عليها او عطفها على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم
من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد وواحدة ومائة واثنان
واثنتان ومائة وثلاثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة
امراة وواحد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امراة واثنان وعشرون
رجلا واثنتان وعشرون امراة ومائة وثلاثة وعشرون امراة الى مائة وتسعة
وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة وكذا الحال في التثنية المائة الالف
وتثنيته ويجوز ان يعكس العطف بالكل فتقول واحد ومائة الى اخر ما ذكرنا
ثم ان الاصل في ثاني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلاث عشرة
لتكميلة وجاء اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معدي
كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء
الكسرة كما في قولك جا وفي القاضي اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك
فيه كونه مركبا فيزدي زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشيخ رح
الرضي ويجوز كسرها لتدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها
مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان

حال

حال مميزاتها وابتداء من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال
ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع
لفظا نحو ثلاثة رجال او معنى نحو ثلاثة رهط اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله آثروا
فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا
ليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم ثنتين
لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها اخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين لان
للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث
وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلاثة مسلمين فلم يبق الا مئات
لكنهم كرهوا الايلاء التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما يعود المجيئ بعد ما هو
في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى التسعين فاقتصر على المفرد بل الى تسع وتسعين
مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى التسعة والتسعين منصوب مفرد اما نصبه في العقود
فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع
لا تحذف فيها اذ ليست في الحقيقة نون الجمع واما في ما عداها فلانهم كرهوا ان
يصير ما ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف
اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة
ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلثمائة امراة مع ان فيها صيرورة
ثلثة اشياء شيئا واحدا الى تسعمائة امراة واما افراده فلانه لما صار منصوبا
صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز
تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان الاستعمال

جمع مائة فى الاعداد امر فوض لا يقال ثلثمات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف
التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الف رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف
من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما
كانت الاحاد فى جانب القلة من الاعداد والمائة والالف فى جانب الكثرة
منها اختير فى مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفى مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية
للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظ الشخص
اذا عبر بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا
كلفظ النفس اذا عبرت بها المذكر فوجهان اى ففى العدد وجهان التذكير والتانيث نفس ٢
فان قلت شئت ثلثة اشخص وانت تريد النسوة اعتبارا باللفظ وهو
الاكثر فى كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا تميز واحد
وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال
واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون
تمييزا لهما على تقدير الذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء
بلفظ التمييز اى الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال لجوهره
على الجنس وبصيغته على الوحدة والتثنية عنهما اى عن الواحد اذا كان التمييز
مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل
يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والتثنية فبذكرهما استغناء
عن التمييز فان قلت ان مميز الواحد مغنى عنه لكن لا نسلم ان مميز الاثنين
كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى مغنى عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا

رجل قلت لما التزموا الجمعية فى مميز سائر الاحاد ينبغى ان يعتبر فيما لم تعتبر الجمعية
فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا مميز
واحد ولا اثنين استغناء بلفظ التمييز اى لجوهر حروفه للصورة بهيئة خاصة
القابلة للحوق علامة الافراد به اعنى التنوين او علامة الاثنينية اعنى
صيغة التثنية واذا اعتبر مع علامة الافراد اخذا استغنى به عن ذكر الواحد
على حدة فاذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة واختار
لحوق العلامة التى هى اخف عن ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من
اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اى افادة التمييز النص المقصود
اى التنصيص على العدد والتصريح به الذى قصد به ذلك التنصيص والتصريح
بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما افادت التمييز ذلك التنصيص استغنى بافادته
افادته عن ذكر العدد على حدة تقول فى المفرد من المتعدد اى فى الواحد
من المتعدد باعتبار تصييره اى بسبب اعتبار تصييره اى تصيير ذلك المفرد
عددا انقص ما زيد عليه بواحد الثانى فى المذكر فقوله الثانى مقول القول
وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى
ثانى الواحد مصيره الواحد بانضمامه اليه اثنين وانما ابتداء من الثانى
اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية فى المؤنث
على هذا القياس وهكذا الى العاشر فى المذكر والى العاشرة فى المؤنث
لا غير اى لا يقال غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة
اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول فى المفرد

ای انقص من العدد المذکور بواحد فیما فوق العشرة ... ونحو المتعدد الى العدد المعدود